الأمم المتحدة

A/58/PV.18

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٨**
الثلاثاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد السعدي (اليمن).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليونبو خاندو وانتشوك، وزير خارجية مملكة بوتان.

السيد وانتشوك (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بارتياح كبير لرؤية السيد جوليان هونت يشغل منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع المستوى، لا بسبب خبرته الواسعة وقدراته المعروفة فحسب، ولكن أيضا لأن سانت لوسيا – بلد صغير مثل بوتان – تولت قيادة الجمعية العامة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها. وبقيادته القديرة وتوجيهاته، نحن واثقون من أن مداولاتنا حول العديد من القضايا الهامة، التي تشكل تحديا يواجه عالمنا اليوم، ستكون مثمرة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للسيد يان كافان على إدارته الممتازة لأعمال الدورة السابعة والخمسين. وقد عززت رئاسته احترام المجتمع الدولي له شخصيا وللجمهورية التشيكية.

ويود وفدي أن يشيد بصورة خاصة بالأمين العام السيد كوفي عنان على قيادته النشيطة والجهود التي يبذلها دون كلل لإعادة تنشيط الأمم المتحدة وتمكينها من القيام بدورها الصحيح في هذا الوقت من تاريخنا الحافل بتحديات كبيرة.

نجتمع في هذه القاعة الفخمة عاما بعد عام، تجمعنا رؤية مشتركة لعالم ينعم بالسلم والرخاء والعدل. وقد جددت نهاية الحرب الباردة أملنا في أن تثمر تطلعاتنا الجماعية، المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وكانت قمة الألفية التاريخية بشير تفاؤل في تحقيق إقامة عالم لا عِوَز فيه ولا خوف. ومن سوء الطالع، أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة هزت أسس ثقتنا اليافعة في قدرتنا على بدء حقبة جديدة من السلم والازدهار. والحالة في العراق تمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. فقبل ثلاث سنوات كنا متحدين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-53553 (A)

وواثقين من آفاق الألفية الجديدة، مما وفر شعاع أمل للملايين في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فإننا نقف اليوم كبيت منقسم على نفسه، غير متأكدين من المستقبل وغير متأكدين مما إذا كان بوسعنا أن نخلص العالم من حلقة الصراع والخوف المفرغة التي ابتليت بها البشرية لقرون.

من الواضح أن السلم والأمن الدوليين والقضاء على الفقر تظل من أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحا. ما يجب أن ندركه حقيقة لا ينكرها أحد، ولكن كثيرا ما يجري تجاهلها، وهي أن الأهداف الكبرى مترابطة ولا يمكن تحقيق بعضها بمعزل عن البعض الآخر. فلا يمكن تحقيق الرخاء بدون السلم والأمن. وفي نفس الوقت، لا يمكن استمرار السلم والاستقرار إذا كانت البلايين محرومة من مستلزمات الحياة الأساسية. وتصميمنا الجماعي على مكافحة خطر الإرهاب يجب أن يقابله التزام مساو باستئصال آفة الفقر، التي ابتلي بها أكثر من نصف سكان العالم.

ونحن نرحب باعتزام رئيس الجمعية تركيز جهودها على تنفيذ نتائج قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها أهداف الألفية الإنمائية. وإقامة نظام اقتصادي جديد شامل ومنصف ومستدام مسألة حتمية يجب السعي لتحقيقها بتركيز وعزم متجددين. ويوفر إعلان الألفية مجموعة واضحة من الأهداف والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف. كما أن توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في مونتيري وبرنامج الدوحة الإنمائي وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وفّرت جميعها مزيدا من الزخم لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. ومع ذلك، فإن التقارير تشير إلى أن ٣٣ بلدا، تمثل مجتمعة ٢٦ في المائة من سكان العالم، خرجت عن المسار بالنسبة لأكثر من نصف الأهداف. إن قلة التقدم حتى الآن أمر مثبط للهمم حقا.

وفي حين أننا نشدد على ضرورة التعجيل في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في مختلف المؤتمرات الدولية، يود وفدي أن يبرز الحاجة الحيوية لإيجاد آليات تمويل مناسبة من خلال التجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى وجه الخصوص، يأمل وفدي أن تلقى الاحتياجات وجوانب الضعف الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية معالجة شاملة، وفقا لما نص عليه برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، وإعلان ألماتي وخطة عمل بربادوس، على التوالي.

بالنسبة للبلدان الـ ٣٣ التي خرجت عن المسار في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، يقع ٢٣ بلدا منها في أفريقيا جنوب الصحراء، مما يبرز الحاجة لإعطاء اهتمام خاص لأفريقيا. ويناشد وفدي المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فدعم المجتمع الدولي حيوي بشكل خاص للبلدان الخارجة من صراعات، لأنه لا يمكن الحفاظ على التقدم المحرز في صنع السلام بدون إعادة تأهيل البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، نأمل أن يوفر المجتمع الدولي أيضا الدعم الضروري لشعبي أفغانستان والعراق في سعيهما إلى إعادة بناء دولتيهما في ظروف بالغة الصعوبة.

إن كل دولة عضو تتحمل مسؤولية استئصال شأفة الفقر وتهيئة مناخ مؤات للسلام والأمن. ومن المصلحة المشتركة لكل الدول، الصغيرة أو الكبيرة، المتقدمة النمو أو النامية، أن تنهض برخاء العالم والتعايش السلمي بصورة جماعية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناغوم ياماسوم، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية تشاد.

السيد ياماسوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): مثلما فعلنا في الماضي، ورغم المحن الراهنة، فإن من دواعي السرور البالغ لبلدي، تشاد، أن يسهم بدور بناء في هذا اللقاء الذي يضم شعوبا يجمعها نفس المصير وتدفعها نفس روح السلام والعدالة والمساواة.

وأنا على اقتناع بأن الاختيار الحكيم للسيد هنت الشخص ذي الخبرة والكفاءة لرئاسة هذا التجمع التاريخي، لهو خير ضمان لنجاح هذه الدورة. وبلدي قد اضطلع بمسؤوليات مماثلة في إطار المكتب السابق ويعرف كم أن مهمتكم مضنية وعظيمة. ويود وفدي أن يعرب عن التشجيع والتهنئة للسيد هنت وأعضاء المكتب الآخرين. ووفدي، وأنا شخصيا، نعرب له عن كامل دعمنا واستعدادنا للتعاون معه في إنجاز مهمته. ونعرب مجددا عن عميق الامتنان له، وبصفة خاصة لسلفه، سعادة السيد يان كافان، على ما تحلى به من حنكة ومهارة في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب لمعالي السيد كوفي عنان عن مشاعر الإعجاب والتقدير على شجاعته وتصميمه الراسخ في خدمة مُثل وقضايا الأمم المتحدة، التي تواجه الآن كثيرا من التحديات الاستثنائية.

أخيرا، تود حكومة تشاد أن تشاطر أعضاء المجتمع الدولي الآخرين إدانتهم بأشد لهجة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مكاتب الأمم المتحدة في العراق، والتي راح ضحيتها عدد من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. ولكن، ينبغي ألا تنال أعمال العنف المشينة هذه من عزمنا على السعي إلى تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا، وفي مقدمتها مساعدة الشعوب التي تواجه الصعوبات على استعادة حقوقها كاملة والامتثال لقيم الحرية والديمقراطية والعدالة.

وعليه، أود أن أتقدم بخالص تعازي الحكومة التشادية لجميع موظفي الأمم المتحدة، والحكومتين البرازيلية والمصرية والحكومات الأخرى في وفاة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل حرية الآخرين.

وإذا كان المجتمع الدولي قد تغير تغيرا كبيرا منذ سقوط جدار برلين في نهاية الحرب الباردة، فإنه أصبح ضحية نوع جديد من الصدمات منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فمنذ ذلك الحين، أصبح الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والعولمة جعلت قواعد اللعبة أكثر تعقدا فيما يتعلق بالتجارة بين الشمال والجنوب، بينما ظهرت أشكال جديدة من الصراعات على الصعيد الإقليمي.

وأفضل رد على كل ذلك ينبغي أن ينطلق من عمل جماعي مشترك. وبوصف تشاد عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي، وهي تخلص في سعيها من أجل السلام، فإنها تؤكد بقوة مرة أخرى على إدانتها الحازمة لأي عمل من أعمال الإرهاب أو العنف ولأي استخدام للقوة بأي شكل – دفاعا عن أي قضية– لحل النزاعات بين الدول. ويجب أن تتصدى منظماتنا الإقليمية بالدرجة الأولى لمثل تلك الأعمال، وإن تعذر عليها ذلك، فلتكن منظمتنا المشتركة، أي الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تبقى المنظمة الوحيدة في العالم التي تتمتع بشرعية دولية حقا، رغم أن ذلك كان مثار بعض الجدل.

ولكن، حتى تواصل منظمتنا أداء رسالتها ومهمتها وتحافظ على شرعيتها على خير وجه، فلا بد أن تتمتع بكامل دعم الدول الأعضاء كافة. وعلينا جميعا أن نساعدها لكي تستعيد رسالتها الأولى. وعلى الأمم المتحدة أن تصبح مرة أخرى أداة مشتركة لنا جميعا، وألا ينظر إليها بعد الآن على أنها خزانة عرض يعرض فيها القلة إرادتهم وجبروتهم.

ولا شك أنها ستحقق هذا الهدف بيسر أكبر إذا نجحت الإصلاحات التي طال تأجيلها وانعكست في توسيع عضوية مجلس الأمن ليضم دولا جديدة أو بازغة في أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكتين- أو باختصار، أن يُعترف بالصورة الحقيقية لعالم اليوم. وفي ذلك إحقاق للعدالة لتلك الدول وإسداء خدمة للمنظمة ذاتها.

وفي ذلك الصدد، زادت الأزمة العراقية من اقتناعنا بضرورة مواصلة السعي إلى تلك الإصلاحات. ولا يسعنا أن نستمر في التملص من هذه المسألة الهامة. فالاستقرار والسلم والأمن الدوليان في خطر، لأن نوع العولمة الذي تصبو إليه شعوبنا لا يمكن أن يتطور لصالح الجميع إذا ظل الطابع الأحادي يغلب على النظام السياسي الدولي.

وريثما يتحقق هذا التطور الذي تصبو إليه جميع الشعوب المحبة للعدالة، نلاحظ مع الارتياح أن منظمتنا لا تزال تعمل بنشاط في جميع بؤر التوتر، لا سيما في أفريقيا، حيث نناشدها أن تبدي تفاعلا أكبر. فأفريقيا تواجه صعابا جمة نتيجة للحروب والأزمات الأخرى، إلى جانب الافتقار إلى الحكم الرشيد. وإن إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مؤخرا يبشر بإنقاذ القارة من الورطة الاقتصادية التي انزلقت إليها. غير أن تماسك هذا البرنامج المكثف يرتبط بدعم المجتمع الدولي برمته. وستتوقف النتائج المتوخاة على التضامن الحقيقي لكل الاقتصادات على مستوى العالم.

وبلدي، الذي يلتزم بطريق التعددية الديمقراطية منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أحرز تقدما كبيرا. وسنواصل هذه الجهود ريثما نستكمل إنشاء المؤسسات الجمهورية التي ينص عليها دستور ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتؤمن حكومة تشاد بأن من الأهمية بمكان أن تتحقق هذه العملية الديمقراطية كيما يتسنى تحقيق الأهداف السامية المتمثلة في سيادة القانون والسلام والرخاء.

ولذلك الغرض، أصدر رئيس الجمهورية عام ١٩٩٩ قانونا من نوع فريد يحدد طرائق استخدام عوائد النفط. ونتج عن ذلك نظام يُحتجز فيه قسط كبير من هذا الدخل المباشر - ١٠ في المائة — لصالح الأجيال المقبلة، وتُخصص العوائد الباقية والبالغة ٨٠ إلى ٩٠ في المائة لقطاعات الأولوية - وهي المجالات الحيوية التي ذكرتها من قبل - وتتلقى منطقة الإنتاج ٥ في المائة.

ثانيا، ينص القانون على إنشاء مكتب للتحكم في الدخل النفطي ومراقبته. ويتألف المكتب من تسعة أعضاء، واحد منهم فقط يمثل الحكومة، وخمسة ممثلين للمجتمع المدني وممثلين للبرلمان. وبوصف ذلك المكتب هيئة مستقلة، ستكون له سلطات وامتيازات واسعة النطاق، بما في ذلك التفويض بالإنفاق من عوائد النفط والتحقق من الاستخدام السليم للنفقات.

وفي هذا الإطار الدولي الجديد، الذي يزداد فيه الاعتماد المتبادل بين الدول وأصبح العالم فيه بالفعل قرية، تسعى تشاد جاهدة، بينما تتصدى لمشاكلها الداخلية، إلى الانفتاح على العالم الخارجي. وهي تتابع باهتمام كبير تطورات الوضع السياسي الدولي وتعمل على تقديم إسهامها المتواضع في جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراعات، خاصة في أفريقيا.

ولذلك، نلاحظ بارتياح أن هناك وعيا جديدا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بين الشعب الكونغولي نفسه، بالأحزاب المشاركة وبالتفاهم الناشئ وبالمصلحة الذاتية المستنيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدونا أمل كبير أن تستمر العملية الانتقالية بلا توقف حتى العودة النهائية للاستقرار إلى ذلك البلد الشقيق.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أظهرت الحقائق على أرض الواقع حدوث تغير إيجابي. ولكن الأمر متروك لأشقائنا في أفريقيا الوسطى حتى يوحدوا صفوفهم بدرجة أكبر لتعزيز السلم في بلادهم. ويتيح لهم الحوار الوطني الجاري حاليا فرصة سانحة لعملية متعمقة وبناءة للتأمل في سبل تحقيق المصالحة الوطنية.

وبالنسبة لحدودنا مع السودان، نرحب على وجه الخصوص بفرص تحقيق السلام التي سنحت في ذلك البلد الذي عانى كثيرا. فالاتفاقات المبرمة في أبيشي في تشاد في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تحت إشراف الرئيس إدريس ديبي، بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، والبروتوكول المعني بالمسائل الأمنية الذي وقعته الحكومة والجيش الشعبي في ٢٥ أيلول/سبتمبر هي أيضا تطورات على طريق السلام تلقى ترحيبنا. وتشجع تشاد الطرفين على بذل قصارى جهدهما لإبرام اتفاق سلام حقيقي من شأنه أن يضع حدا لمعاناة البلد الشقيق.

ونلاحظ بارتياح وجود توجه نحو السلم والاستقرار في غرب أفريقيا. وبالنسبة لنا، كانت أزمة كوت ديفوار مبعثا لقلق خطير. فلقد أوجدت اتفاقات ماركوسي أخيرا أملا حقيقا في أن نرى ظهور الحل السلمي. واليوم تتجه كل الأنظار صوب أبيجان، حيث تنهض الحكومة الانتقالية بمسؤولية ثقيلة عن تحقيق المصالحة الوطنية لصالح جميع أبناء هذا البلد. وتشجع تشاد شعب كوت ديفوار على مساعدة الحكومة الانتقالية على تأدية مهمتها، بحيث يمكن تعزيز السلم في كوت ديفوار.

وبالنسبة لليبريا، نأمل لحالتها أن تصبح مستقرة، مع المساعدة الدولية المستمرة. إن مشاركة بلدان المنطقة دون الإقليمية في عمليات حفظ السلام ووجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا في مونروفيا يمنحانا الأمل ويضمنان الاستقرار السياسي. وقد كان اتخاذ القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) حسن التوقيت. فهو يمثل إطارا لتسوية ينبغي استخدامها أخيرا في كسر حلقة العنف الجهنمية في ذلك البلد. ولذلك نود أن نطلب من أطراف الصراع أن تتجاوز خلافاتها وأن تعمل على إعادة العدل والسلم الدائم.

ولا يسعني أن أختتم عباراتي بشأن أفريقيا بدون أن أشارك المتكلمين من الوفود الأخرى الذين تكلموا قبلي من هذه المنصة في الترحيب بالقرار الحكيم الذي اتخذه أخيرا مجلس الأمن برفع الحظر الذي عاقب شعب ليبيا الشقيق طيلة سنوات.

وخارج أفريقيا، لا تزال هناك بؤر توتر أخرى، خاصة في الشرق الأدنى والأوسط، تتطلب مشاركة المجتمع الدولي في السعي إلى حلول ملائمة. وفي الشرق الأوسط، ما فتئ الصراع الإسرائيلي العربي يمثل أحد دواعي القلق بالنسبة للأمم المتحدة. ويبدو أن الظروف مؤاتية اليوم لحوار بناء بين الشعبين الجارين، حيث أن طرفي الصراع قد وافقا على خريطة الطريق التي تشمل خطة للسلام. وستسمح خطة السلام هذه لفلسطين، كما نأمل، بتحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الدولية بحلول عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ترحب جمهورية تشاد بالاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي باستعادة العراق لسيادته واستقلاله. ونأمل أن تستمر عملية إعادة السلطة إلى العراقيين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بطريقة تخدم مصالح الشعب العراقي على النحو الأفضل.

وفي شرق آسيا، يتعرض الاستقرار للخطر من قضية انتشار الأسلحة النووية، والصراعات الإقليمية، والهجمات الإرهابية، وهو خطر ليس على دول المنطقة فحسب بل على العالم بأسره. ومع ذلك، يسعدنا أن نلاحظ أن قوة محركة للسلام قد بدأت بالتأكيد تعم تلك المنطقة. ولذلك نرحب

بإجراء محادثات متعددة الأطراف بشأن البرنامج النووي في كوريا الشمالية، ونشجع دول المنطقة، التي لها دور حاسم في هذا الصدد، على المشاركة الحقيقية لتيسير البحث عن تسوية نهائية لتلك الأزمة.

كما نرحب بارتياح بالتحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات بين الهند وباكستان. ولا شك أن هذا المناخ الملائم سيمكّن الدولتين النوويتين من الحفاظ على علاقات حسن الجوار والتصدي لمشاكل التنمية الحقيقية.

وبالإضافة إلى هذه الصراعات، التي تبعث كلها على قلق بالغ، تبقى قضيتان رئيسيتان لم يتعامل معهما المجتمع الدولي بشجاعة، رغم النوايا الحسنة والقرارات المتخذة في مختلف المحافل، بدءا بمؤتمر قمة الألفية. إنني أتكلم عن المساعدة الإنمائية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فكلاهما هدفان إنمائيان للألفية تم هنا التعهد بالتزامات نحوهما في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وبينما يشجعنا أن نلاحظ أن رؤساء دول وحكومات مجموعة الدول الثماني، في آخر مؤتمر قمة لهم في أيار/مايو ٢٠٠٢، قد أيدوا تحقيق تلك الأهداف، لا يزال يتعين عليهم ترجمة تلك الالتزامات إلى أفعال، وقد أكد الأمين العام على ذلك في تقريره عن أعمال المنظمة.

ويعني ذلك، ضمن أمور أخرى، أنه ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تنفذ نتيجة توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٢. ولكن نتائج آخر مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية في كانكون أظهرت أننا لم نبدأ تلك المسيرة بعد.

ويجب علينا جميعا أن نترجم إلى أفعال قرارات مؤتمر القمة هذا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وأمراض معدية أخرى. وفي الواقع، ورغم زيادة الموارد وتعزيز الالتزام السياسي على أرفع مستوى – واحتذاء بنموذج الالتزام الذي قطعه رئيس جمهورية تشاد – يبقى الوضع مثيرا لقلق بالغ ويقتضي تصميما راسخا وجهودا استثنائية لكبح هذا الوباء. ويمكنني القول إنه يجب أن نبتكر نوعا جديدا من الاحتواء لوقف انتشار هذا المرض.

وعلى أي حال، يشن المرض حربا وحشية على البشرية، التي لا بد أن تتصدى لها من خلال استغلال الوسائل المطلوبة للتصدي لحرب عالمية. وهذا مطلب أساسي من أجل بقاء العديد من الأمم في كل أرجاء العالم على قيد الحياة، وبالتالي من أجل استقرار عالمنا في المستقبل.

ولا يسعني أن اختتم بياني بدون أن استرعي انتباه المجتمع الدولي إلى القضية العصيبة الخاصة بتمثيل جمهورية الصين في تايوان في منظمتنا. فلدى ذلك البلد علاقات دبلوماسية وعلاقات تعاون مع العديد من الدول الأعضاء، بما فيها تشاد. ولكن من المفارقات بالنسبة للأمم المتحدة أن يجد ذلك البلد نفسه بلا مركز. إقصاؤه هذا لا مبرر له ولا يمكن تبريره.

والواقع، أن جمهورية الصين كانت أحد مؤسسي الأمم المتحدة وكانت ممثلة هنا من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١. وحقيقة أن هذا البند يُثار كل عام في مناقشات الجمعية العامة تثبت أن هناك قضية جوهرية في المحك. وترى تشاد أنه من غير المقبول أن تمارس الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التمييز ضد ٢٣ مليون تايواني. ومن المؤسف إذن أن نلاحظ في السياق الحالي، أن منظمة الصحة العالمية لا يمكنها، على سبيل المثال، أن تقدم المساعدة إلى تايوان في حالة وجود أوبئة، مثلما حدث مؤخرا في حالة الالتهاب

الرئوي الحاد. ومع ذلك فالتايوانيون أيضا لهم الحق في الحياة بهدوء، وأن يعيشوا حياة ديمقراطية، وأن يتضامنوا مع سائر شعوب العالم. وهم بحاجة إلى السلام وهو أساس الديمقراطية وشرط للتنمية. والسلام يفترض سلفا حل الصراعات من خلال الوساطة. ويعني ذلك، قلبا وقالبا، ثقافة تسامح واحترام الاختلافات.

ونحن نحث هذه الدورة على إنهاء استبعاد تايوان، من خلال استعادة مركزها بوصفها عضوا كامل الأهلية في الأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لندعو جميع الدول في المنطقة أن توقف التصعيد العسكري.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوكو توزون، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية توغو.

السيد توزون (توغو) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى هذا العام، نجتمع لتقييم أعمالنا ولتحديد النُهج التي يمكن أن تبث روحا جديدة في المنظمة. واجتماعنا السنوي ليس من قبيل الروتين، بل إنه يمثل الذروة في حياة المنظمة من حيث أنه يوفر لكل دولة من الدول الأعضاء، من خلال مناقشة صريحة وبناءة، فرصة للإسهام في بناء السلام والأمن، اللذين لا يمكن الاستغناء عنهما لتحقيق التنمية العادلة والدائمة لبلداننا. وهو أيضا فرصة تتيح لنا أن نعيد تأكيد الدور الأسمى الذي تؤديه الأمم المتحدة في العالم، وأن نجد سبلا ملائمة لزيادة تعزيز المنظمة.

وقبل أن أستطرد في كلمتي، أود أن أعرب، بالنيابة عن رئيس جمهورية توغو، فخامة السيد غناسينغبي أياديما وحكومة وشعب توغو، الذين أتشرف بتمثيلهم على هذه المنصة – عن أحر التهاني بمناسبة انتخاب السيد جوليان هنت رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب. ويمكنهم التأكد من كامل تعاون ومساندة وفد توغو. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وامتنانا العميق لسلف السيد هنت، السيد يان كافان، الذي قاد أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ببراعة ومهارة. ونؤكد للأمين العام من جديد مدى إعجابنا بالعمل الذي يواصل إنجازه على رأس المنظمة.

تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت معين من مراحل تطور الأمم المتحدة. فالواقع أنه في ضوء الأحداث الخطيرة التي يشهدها عالم اليوم، تحتاج الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى إلى التعزيز لكي تنجز على نحو كامل المهام الأساسية التي كلفها بها الميثاق، ومن ضمنها صون الأمن والسلم الدوليين، وأن تكون منتدى لتنسيق جهود الأمم بغية تحقيق التنمية الجماعية والرفاهية المشتركة. ومن الواضح أن مقاصد ومبادئ المنظمة تحتفظ بكامل صلاحيتها، وتظل المنارات التي تحدد للمجتمع الدولي مسار عمله.

ويرى وفد بلادي أنه يجب على هذه الدورة أن تمعن تفكيرها في تحديد نُهج جديدة تمكن الأمم المتحدة من البحث عن حلول أكثر نجاعة ودواما لمشاكل السلام والأمن والتنمية التي تشكل تحديا يوميا للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك يجب أن ندعم إجراءات الأمم المتحدة، سيما في وقت تتطلع فيه الشعوب إلى قدر أكبر من الحرية والديمقراطية وإلى اشتراك أكبر في إدارة الشؤون المدنية.

إن رياح الديمقراطية التي تهب على جميع أنحاء بلدنا أكبر بكثير من أن تكون مجرد حركة لا تقاوم نحو التجديد؛ فهي مفعمة بآمال كبار لشعبنا. وهذا بالنسبة لتوغو، هو ما يبرر دعم الشعب للإصلاح السياسي الذي عكفت الحكومة على تنفيذه طوال أكثر من عقد ونصف العقد. وأود هنا أن أذكر بالإيمان والتصميم اللذين تكافح بهما حكومة توغو – بتحفيز من رئيس الدولة – في سبيل بناء مجتمع ديمقراطي يراعي التطلعات المشروعة لكل فرد وتتأصل

جذوره في الواقع الاجتماعي. ونحن أساسا منخرطون في عملية التحول الديمقراطي، مقتنعين بأن هذه المهمة التي ستكون طويلة الأجل، تتطلب قدرا كبيرا من العزم والصبر والتضحية بالذات.

ومن هذا المنبر، أود أن أشدد على أنه من خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة – التي كانت حرة وأمينة ونزيهة في نظر المراقبين بصفة عامة – دللت أغلبية عريضة من شعب توغو على نضجها السياسي وإحساسها الشديد بالمصلحة العامة التي يجب أن تكون لها الأسبقية على المصالح الحزبية والشخصية. وعلى أية حال، يمكنني أن أؤكد للجمعية أن شعب توغو – الذي يعرف كيف يبذل جهدا أكبر – مصمم على المضي قدما. والحكومة مصممة من جانبها على أن تواصل عملية التحول الديمقراطي وأن ترسخ سيادة القانون وأن تعزز دعائمه من خلال الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ التي يجري الإعداد لها الآن.

ولا يمكن لأحد أن يشدد بقدر كاف على أن الصعوبات المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي بأسرها ليست مقتصرة على بلد واحد أو مجموعة معينة من البلدان، فهي متأصلة في أي مسعى يستهدف إشراك الشعب في إدارة الشؤون العامة. والمسار صوب الديمقراطية طويل ومحفوف بالعثرات ولكننا نعمل بلا كلل لتزويد البلد بالمؤسسات الديمقراطية التي لا غنى عنها من أجل الأداء السليم في إطار سيادة القانون. والسعي من أجل تحقيق الديمقراطية – وهو تطور معاصر توليه توغو دعمها الكامل – عملية معقدة تحتاج إلى وقت. والواقع أن الديمقراطية لا يمكن أن تتبلور إلا في بيئة سلام وأمن، وهي وحدها التي يمكن أن تضمن الاستيعاب التدريجي للقيم الديمقراطية التي تفهم جيدا والتي تنبع من حكمة ثقافة وتقاليد الشعوب المعنية. وانطلاقا من هذه الروح، تسعى توغو جاهدة لترسيخ سيادة القانون آملة أن يفهمنا شركاؤنا.

واليوم، يمكننا أن نؤكد أنه على الرغم من الصعوبات التي تحف بمسيرتنا صوب ترسيخ الديمقراطية، تم تحقيق نتائج مشجعة وملموسة. وإضافة إلى التطوير المؤسسي، فإن كفالة إعمال جميع حقوق الإنسان بكل مظاهرها ضرورة قصوى. ونود أن نؤكد هنا على أن الشغل الشاغل لحكومة توغو هو ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطني توغو كافة والنهوض بها. وإعمال تلك الحقوق له أهمية خاصة لأنها مكمن مصالح الديمقراطية واستقرار مؤسسات الجمهورية.

والحقيقة هي أننا إذا ألقينا نظرة متأنية على تاريخ أفريقيا المعاصر، نلاحظ أن التغيرات المفاجئة العديدة والمحاولات المختلفة التي تتحدى المؤسسات الديمقراطية في بعض البلدان لا تنتج من سوء فهم للعملية الديمقراطية بقدر ما تنتج من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تشعر بها مختلف الطبقات الاجتماعية. ولذلك فنجاح العملية الديمقراطية يعتبر دالة على الإمكانيات الاقتصادية للدول المنخرطة فيها. وإنشاء المؤسسات يتطلب موارد كبيرة لا يمكن لبلدنا أن تعبئها في المرحلة الحالية من تنميتها بدون معونة خارجية. وإذا كان الجميع يتشاطرون تلك الملاحظة، فلماذا تفرض جزاءات على بلد، شأنه شأن دول أخرى عديدة، واجه صعوبات في تنفيذ سياسة التحول إلى الديمقراطية، ويبذل جهودا ملحوظة لإرساء سيادة القانون، ولماذا يعلق التعاون معه؟ هل يستحق بلدي، توغو، المعاملة التي ظل يتلقاها طوال السنوات العشر الماضية؟

وأود، مرة أخرى، أن أوجه نداء عاجلا من أجل استئناف التعاون مع توغو. وذلك نداء شعب بأكمله. ومن الواضح أن السلام والأمن، اللذين يسودان في توغو، والجهود المتميزة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من تعليق العون، تدعم توقعات شعب توغو.

وبينما يعتبر القضاء على الفقر مهمة أساسية يتعين القيام بها لمساعدة شعب أو بلد على إعادة البناء، فهو أيضا كمثل توفير الوسائل لشعب أو بلد بغية توطيد الديمقراطية، التي هي أمر جوهري لبناء عالم أكثر عدلا وسلاما.

ولا بد لضرورة تحقيق التضامن والعدالة والمساواة أن نفضي إلى أن يعيد المجتمع الدولي، لا سيما الاتحاد الأوروبي وغيره من شركاء التنمية، النظر في موقفهم وأن يلتزموا بدعم جهود إعادة الإعمار في توغو، وهي بلد جعلت السلام والأمن الأساس ذاته لسياساتها الداخلية والخارجية.

ولذلك، فإن توغو تؤمن إيمانا راسخا بأن استخدام الجزاءات، إذا لم يقاس على النحو السليم ودون وضع قيود زمنية، لن يؤدي إلا إلى زيادة فقر الأشخاص، وعلى وجه الخصوص فقر النساء والمسنين والأطفال. وبالتالي فإن تلك الجزاءات توفر مرتعا خصبا للاضطرابات والفوضى. ولذلك، لا بد للجمعية من التفكير في هذه المسألة على نحو أعمق.

ويبرز إيماننا بالسلام والأمن في النتائج الملموسة للسياسة الاقتصادية الجريئة والرؤيوية، التي ننتهجها دون كلل، بالرغم من الأوقات غير المؤاتية. وتبرر هذا الاقتناع أيضا حقيقة أن السلام والتماسك الاجتماعي يبقيان، دون شك، العاملين الأساسيين اللذين بدونهما ستنفذ أية تنمية اجتماعية اقتصادية بصورة غير فعالة وبنتائج واهية فحسب. وبالتالي، فان السلام والأمن يمثلان أولويتين لجميع البلدان، سواء كانت في أفريقيا أو في مكان آخر من العالم.

وعلى الصعيد الأفريقي، فإن رئيس الدولة في توغو منهمك جدا في عملية تسوية الصراعات. وأود أن أذكر على سبيل المثال جهود الوساطة المتميزة والفعالة التي اضطلع فيها بدور في حل الأزمات التي لحقت بتشاد وسيراليون ومنطقة البحيرات الكبرى، وأحدثها، كوت ديفوار.

وفيما يتعلق بإسهام توغو في عمليات حفظ السلام، أود أن أذكر بأن توغو تساهم بطريقة مفيدة ونشطة في نشر وحدات من الجيش أو الشرطة على الصعيد دون الإقليمي أو في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ في ناميبيا عام ١٩٨٩، وفي رواندا عام ١٩٩٣، وفي هايتي عام ١٩٩٣، وفي جمهورية أفريقيا الوسطي عام ١٩٩٧، وفي غينيا – بيساو عام ١٩٩٩، ومؤخرا في كوت ديفوار وليبريا.

وفيما يتعلق بليبريا، فإننا نرحب بإنشاء مجلس الأمن، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي ستنشر في ١ تشرين الأول/أكتوبر – بعد مجرد ساعات قليلة. فهي ستسهم بطريقة مفيدة في دعم قوة حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويحث بلدي، الذي أسهم في إعادة ذلك السلام بإرسال وحدة، البلدان الغنية على الإسهام في تمويل قوة الأمم المتحدة من أجل تزويدها بالوسائل الضرورية لإنجاز مهمتها.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، وخصوصا جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة توغو يحدوها أمل قوي في أن تفضي المرحلة الجديدة، التي تتسم بإنشاء حكومة جديدة ومؤسسات انتقالية أخرى، إلى تحقيق الاستقرار والوحدة والمصالحة الوطنية.

وفي بوروندي، فقد رحب بلدي بالتقدم الكبير الذي أحرز استنادا إلى اتفاق أروشا، كما أنه يحث أطراف الصراع على العمل بقوة نحو إعادة السلام إلى البلد. وتوغو منشغلة جدا في تسوية النزاع في أفريقيا، مبينة بوضوح عزمها القوي على الإسهام في المحافظة على السلام في القارة الأفريقية وتوطيده. وفي ذلك السياق، دعا رئيس جمهورية توغو في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٩٤ إلى إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلام.

ومن الجدير بالذكر أن تلك الفكرة أحرزت تقدما في منظمة الوحدة الأفريقية، كما شهد بذلك الاعتماد في ديربان، جنوب أفريقيا، لبروتوكول بشأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مما يبين تصميم الأفارقة على أن يكونوا أنفسهم بناة للسلام في أفريقيا. ومما يبعث على الارتياح أيضا ملاحظة أنه يجري في إطار ذلك البروتوكول إنشاء قوة سلام أفريقية جاهزة على سبيل الاحتياط ونظام قاري للإنذار المبكر.

ويلتزم بلدي بالإسهام في تنفيذ هذا النهج الجماعي حيال مسائل الدفاع والسلام والأمن في أفريقيا، كما يناشد المجتمع الدولي مساندة القارة الأفريقية بهدف إنجاح هذا الجهد.

وفي خارج أفريقيا، فإننا نراقب باستمرار العراق والشرق الأوسط، اللذين يعيشان دوما في قبضة العنف. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط بشكل خاص، يرى بلدي أن التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية، التي تكمن في لب الصراع الناشب في المنطقة، تقتضي بالضرورة وقف أعمال العنف والعنف المضاد وأن تؤخذ في الاعتبار الحقوق الشرعية للشعبين على حد سواء – حق إسرائيل في أن تعيش في أمن تام داخل الحدود المعترف بها دوليا وحق الشعب الفلسطيني في أن يحظى بحقوقه الوطنية، بما فيها الحق في إنشاء دولة.

وفي ذلك السياق، فإننا نشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على متابعة الحوار، بهدف تحقيق تسوية عن طريق التفاوض وشاملة لمسألة الشرق الأوسط.

وبالرغم من وجود بيئة جديدة تفضي إلى التوسع الاقتصادي، ما زال الفقر يزداد ويبقى سمة مدهشة ومتناقضة لعصرنا. وسيتعرض السلام والأمن للتهديد باستمرار إذا لم يجر اعتماد تدابير للعدالة بغية دحر مستويات الفقر التي تضعف أسس مجتمعنا.

وتمثل الحالة الاقتصادية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، أمرا مثيرا لقلق كبير. فعبء الدين الخارجي، وعدم الاستقرار في دخل الصادرات، والآثار المدمرة الناشئة من التدهور في شروط التجارة أمور تسهم إسهاما كبيرا في تفاقم تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية في العديد من البلدان الأفريقية.

وإذ نتكلم عن التجارة الدولية، فإن مما يدعو إلى الأسف أنه، بالرغم من التحرير الاقتصادي، ما زالت البلدان الصناعية تمارس تدابير للحماية في القطاعين الصناعي والزراعي. وهذه التدابير، المضرة خاصة بالبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، تعيق الجهود المبذولة لإعادة المزيد من دخل الصادرات.

ومثل العديد من الوفود الأخرى، تطالب توغو، بالتالي، بإنهاء ممارسات الحماية والإعانات. ومن شأن ذلك أن يسهم إسهاما كبيرا في تنمية البلدان الفقيرة. ونؤمن بأنه لا بد أن تصاحب العولمة روح أكبر من التضامن وسياسة ترمي إلى شراء المنتجات من الجنوب بأسعار أكثر عدلا وربحية.

وفي ذلك الصدد، تود حكومة توغو أن تركز على أنه، إذا أريد للجميع أن يستفيد، فلا بد لقواعد منظمة التجارة العالمية أن تأخذ في الحسبان التطلعات الكبيرة للبلدان النامية، التي تطلب تمكينها من المشاركة في التجارة الدولية في ظل ظروف من المساواة والعدالة، كما تم التركيز عليه مؤخرا في كانكون.

وفيما تبذل قارتنا أقصى ما في وسعها لكي تجعل الاتحاد الأفريقي الآلية التي تحظى بالأولوية لضمان السلام والأمن والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، لا بد للمجتمع الدولي أن يصبح أكثر مشاركة في مساعدة جهود الإنعاش الاقتصادي في دولنا، من أجل التصدي للتحديات التي

تواجهها، مثل الفقر ومرض فقدان المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

ومن المهم أن تحشد منظمتنا المشتركة المزيد من جهودها من أجل مكافحة الشرور التي تحيق بالعالم وإضعافها. وسيكون الإرهاب قطعا ضمن هذه الشرور. وتضطرنا الحوادث الشنيعة التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والهجمات الفتاكة التي وقعت مؤخرا على مقر الأمم المتحدة في العراق وغيره من الأماكن، وهي الحوادث والهجمات التي ما زالت تعيش معنا، إلى أن نتصرف عاجلا للقضاء على هذا الشر. ويسلم بلدي، الذي ما فتئ مرارا وتكرارا ضحية للعدوان الإرهابي، في الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٨، بأهمية ذلك التحدي. وينبغي أن تكون هذه المهمة إحدى أعلى أولوياتنا، إذا أردنا أن نعطي للأجيال في المستقبل عالما سليما، يكون أساسه احترام الكرامة الإنسانية والحب والإخاء .

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، لا بد أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أكبر وأن توفر المزيد من الموارد. وهي بالتأكيد بحاجة إلى إصلاح كبير. ونود أن نرحب بمقترحات الأمين العام ذات الصلة لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة من المجتمع المدني لدراسة هذه المسألة. ونحن لا نزال مقتنعين بأن إجراءاتنا، المتخذة معا، سوف تؤدي إلى سيادة مجتمع خال من الأنانية، والعنف، والإرهاب، والمرض، وتهديد المواجهة النووية. فليكن عمل هذه الدورة مؤديا بكل دولة من دولنا إلى الإصرار على اتباع الطريق نحو السلام، وكفالة أن يكون بوسع كل الشعوب، دون تمييز، التمتع بثمار التقدم الذي تحرزه البشرية في مناخ من التسامح، والعدالة، والأخوة، والتضامن.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد هديبو هموتينيا، وزير خارجية جمهورية ناميبيا.

السيد هموتينيا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يهنئ وفد بلدي السيد هنت على توليه هذا المنصب السامي. ونحن واثقون بأنه، نظرا لخبرته الواسعة ومهارته الدبلوماسية البارعة، سيتمكن من إدارة أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأسلوب الممتاز الفعال الذي أدار به سلفه، السيد يان كافان، أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وفي السياق نفسه، أود أن أثني على الأمين العام لجهوده الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل المسائل الخطيرة في العالم.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن التقدير للعاملين الدوليين الذين فقدوا أرواحهم مؤخرا في خدمة الأمم المتحدة في العراق. وعلى وجه الخصوص، أؤكد مجددا تعازينا للأمين العام وللمنظمة بالوفاة المأساوية لسيرجيو فييرا دي ميللو، ذلك الموظف المدني البارز التابع للأمم المتحدة.

بينما ندين الإرهاب والعنف بكل أشكالهما ومظاهرهما، نحيي ذكرى آنا ليند، وزيرة خارجية السويد المغتالة، التي كرست حياتها للسعي لتحقيق السلام والتنمية والتقدم الاجتماعي.

نقف هنا كل عام أمام هذه الجمعية لنجدد عهدنا للأمم المتحدة باعتبارها الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين. والبيانات التي ندلي بها هنا تعبير خالص عن ولعنا الجماعي بالمبادئ السامية التي تدافع عنها الأمم المتحدة واقتناعنا بها.

مع ذلك، وفي بعض الأحيان كما كان الحال بالنسبة للحرب على العراق، يعمل على تنحية الأمم المتحدة جانبا

وإضعاف شرعية سلطتها الفريدة عن طريق أعمال أحادية. فقد ولدت تلك الأعمال شعورا عاما من الخوف وعدم اليقين، وعلى وجه الخصوص بين الدول الصغيرة والضعيفة في العالم. ولهذا فإن الموضوع المركزي، الذي تتضمنه تقريبا جميع البيانات التي يدلى بها في هذه الدورة تقريبا هو المطالبة بالعودة إلى الحوار المتعدد الأطراف، والإقناع والعمل الجماعي باعتبار ذلك النهج الملائم الوحيد لحل الصراعات الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي. وناميبيا، باعتبارها بلدا صغيرا، تكرر هذا النداء. فتعددية الأطراف يجب أن تكون أساس الأمن العالمي، إذا ما أريد للبلدان الأصغر ألا تشعر بأنها تحت رحمة البلدان الأقوى. لكن، كما دللت الأحداث الأخيرة، فإن الدول الكبرى، مثل الدول الأصغر، تحتاج أيضا إلى إطار متعدد الأطراف كبيئة أكثر طمأنة، لتنفيذ سياستها الخارجية.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ولا يسعنا إلا أن نؤكد مجددا الصلة التي لا انفصام فيها بين الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية. ولذلك، يجب على المنظمة أن تتمسك بالالتزامات المقطوعة في مجال التنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، التعهدات الهامة المقطوعة في مؤتمر قمة الألفية والواردة في إعلان الألفية.

في ذلك الإعلان، التزم زعماء العالم بأن يساعدوا على رفع نصف فقراء العالم من البؤس والحرمان بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نتكلم هنا عن بليون ونصف بليون من الناس حول العالم هم اليوم ضحايا الفقر المدقع، و ٨٠٠ مليون نسمة يتضورون جوعا. والأكثر من ذلك، أننا نتكلم عن ٩٠٠ مليون من البالغين الأميين في أنحاء العالم.

المأساة هي أن حالة البؤس الإنساني هذه تكتسي أبعادا أعمق وأوسع فيما تعمل الكرامة الإنسانية على توسيع آفاق إمكانيات القضاء على ذلك الوبال المروع المتمثل في الفقر المدقع والحرمان. لذلك، من الواضح أن تنفيذ إعلان الألفية في سباق مع الزمن. والفشل في العمل الآن، وفي العمل مع شعور بالأهمية والعجالة، سيعني أننا، خصوصا أغنياء هذا العالم، فشلنا في الارتفاع إلى مستوى التحدي الأخلاقي والسياسي، الذي هو حماية أقدس حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة.

وتلتزم ناميبيا التزاما تاما بتنفيذ إعلان الألفية. ولتحقيق هذا الهدف، خصصنا ٢٣ في المائة من ميزانيتنا الوطنية السنوية للتعليم، و ١٥ في المائة للصحة. وفي هذا الالتزام بالاستثمار في شعبنا، بدأنا من فرضية أن الطريق الأساسي لمعالجة مشكلة الفقر هو تحسين التنافس الإنتاجي لاقتصادنا، وأن تحسين تلك القدرة على التنافس تعتمد على الزيادة العاجلة في معرفة ومهارات وقدرات الشعب رغبة في تمكينه ليكون قادرا على الخلاص من مصيدة الفقر. والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات عنصر حاسم لبرنامج تنمية مواردنا البشرية.

والتحدي العاجل الآخر، المذكور في إعلان الألفية، هو الكفاح ضد وبال الإيدز. وناميبيا تكرس موارد واهتماما كبيرين لهذه المعركة الصعبة لاحتواء انتشار هذا الوباء والحد من أثره على مجتمعنا. وفي هذا الجهد، نعمل مع بلدان أخرى، ومع وكالات ذات صلة تابعة للأمم المتحدة، والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني. وفي سياق هذه المعركة، تعطى محنة يتامى الإيدز أولوية، ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من المساهمات السخية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والتدرن الرئوي والملاريا.

علاوة على ذلك، في مجال السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعمل ناميبيا أيضا، وبشكل وثيق، مع شركائها في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتنفيذ عدد من المشاريع الإقليمية الرئيسية. وأحد هذه المشاريع مشروع

كبير للطاقة، يشمل منشآت للطاقة في أنغولا ، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وناميبيا.

وبالمثل، شرعت ناميبيا بالاشتراك مع أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في واحد من أكبر مشاريع العالم الإقليمية لحفظ الطبيعة البرية والتنمية السياحية. ويمتد النطاق الجغرافي لهذه المساحة عبر أراضي البلدان الخمسة جميعاً ويغطي ٠٠٠ ٢٧٨ كيلومتر مربع تقريباً.

ونود لذلك أن نطمئن الأمين العام إلى أن ناميبيا قد بدأت بالفعل جدياً في تنفيذ إعلان الألفية وأنها ماضية في الطريق إلى النهاية. بيد أنه ما زالت هناك كما قلت قبل ذلك حاجة إلى موارد إضافية حتى نتمكن من تكثيف جهودنا الرامية إلى التنمية واستئصال الفقر.

وعلى مدى أكثر من عقد الآن دعت الغالبية العظمى للدول الأعضاء، بما فيها ناميبيا، إلى إصلاح مؤسسات المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن.

فإبان تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، لم تضم المنظمة سوى ٥١ دولة عضواً. وقد ارتفع هذا العدد الآن إلى ١٩١ دولة ذات سيادة. ولكن هيكل الأمم المتحدة ظل من بعض الوجوه دون تغيير.

ويلزم أن يتسم مجلس الأمن بالديمقراطية وأن يصبح أكثر تمثيلاً، يتاح للمناطق والدول الأخرى أن تكون ممثلة فيه. وثمة توافق عريض في الآراء على أنه بجعل المجلس هيئة أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً، فإننا نعطي مجلس الأمن مزيداً من الشرعية ويترتب على هذا بدوره أن تصبح الأمم المتحدة جهازاً أكثر فعالية.

وتتفق هذه الدعوة للإصلاح مع مبدأ الحكم الديمقراطي الذي كثيراً ما تطالَب به البلدان النامية من جانب جهات، من بينها بعض الدول التي تشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن.

ونرحب باضطلاع الأمين العام بعملية إصلاح الأمم المتحدة، فتلك إحدى الأولويات التي تتصدر جدول أعماله. وقد أحطنا علماً مع الاهتمام الكبير بخطته لتشكيل فريق من الشخصيات البارزة للنظر في عملية الإصلاح والتوصية بطرق لتحقيق هذا الإصلاح.

ومن المسائل التي تبرز الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن بصفة عاجلة عجز ذلك الجهاز بشكل مثير للإشفاق عن فرض سلطة الأمم المتحدة على الحالة في الشرق الأوسط. ولم تجبر المذابح الجارية في تلك المنطقة دون توقف الدول ذات النفوذ على القبول بأن الحالة تشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين. ونظراً لافتقار مجلس الأمن إلى الإرادة السياسية، فإنه افتقد القدرة على التصرف الجماعي لوقف المذبحة.

أما الاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية فيؤدي لتفاقم الإحباط واليأس في صفوف الفلسطينيين. ويترتب على ذلك أن مفتاح السلام والاستقرار في تلك المنطقة يتمثل في وضع نهاية للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وكان تنفيذ خطة مجلس الأمن للصحراء الغربية حرياً بأن يغلق الفصل المتعلق بإنهاء الاستعمار في أفريقيا. فحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال هو التزام لا نملك التهرب منه بموجب الميثاق.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، ونرحب بإقامة بعثة الأمم المتحدة في البلد المذكور. واسترشاداً بالتزامنا إزاء التضامن الأفريقي وبالنظر إلى إصرار الاتحاد الأفريقي على المساهمة في صون السلام والأمن الدوليين، قررت ناميبيا أن تسهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وليس القرب الجغرافي محلاً للخيار. ونحن نبغض استمرار الولايات المتحدة في فرض حظرها على شعب كوبا، وندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة برفع هذا الحظر على الفور.

وختاماً، أود أن أشدد على الأهمية الحيوية للتعاون الدولي من جانب جميع أصحاب المصلحة في الجهد الذي نبذله لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. ولكي نحد من بلاء الفقر والتخلف، يلزم تمكين البلدان النامية من سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

لذلك هناك حاجة ماسة إلى التغلب على الجمود الذي نشأ نتيجة لفشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. ويلزم أن نشدد على تلك الحاجة الملحة. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى إبداء التقبل للحلول التوفيقية تمشياً مع تعهداتها في مؤتمر قمة الألفية.

علاوة على ذلك، فإن تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية لا يجب السماح له بأن يتحول إلى حبر على ورق. وينبغي أيضاً إعطاء تعبير عملي عن الوعد الذي قطعه قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية بإضفاء طابع إنساني على العولمة.

وخلاصة القول أنه لا يجب أن يُسمح للرؤية المتعلقة بألفية جديدة مشرقة ومعززة للرخاء بأن تتحول إلى سراب أو إلى حلم متعذر التحقيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد صديق سافويف، وزير الخارجية بجمهورية أوزبكستان.

السيد سافويف (أوزبكستان) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في تهنئتكم يا سيدي الأونرابل جوليان روبرت هونتي، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة، وأن أرجو لكم كل التوفيق في اضطلاعكم بواجباتكم الهامة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للسيد يان كافان للكفاءة البالغة التي أدار بها أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

ونود في البداية أن نعرب عن عميق تعازينا لأسرة الأمم المتحدة بأسرها في خسارتها سيرجيو فييرا دي ميللو، ذلك الدبلوماسي المقدام والقدير، وغيره من موظفي الأمم المتحدة الذين قضوا نحبهم نتيجة للهجوم القاتل على مقر الأمم المتحدة في بغداد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأُجمل موقف أوزبكستان من المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال هذا المنتدى. وكما هو معلوم، فالعالم منذ حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على حافة تحول جوهري سببه التحديات والمخاطر الجديدة التي تتهدد الأمن في كثير من مناطق كوكبنا. وهذه الحقيقة الفظة تزيد بلا شك من مسؤولية الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة دولية فريدة لا يمكن الاستعاضة عن دورها بأي شخص أو أي شيء. كما يزيد مسؤولية جميع الدول دون استثناء عن حفظ السلام والاستقرار بمكافحة الأخطار التي تتهدد الحضارة الحديثة، كالإرهاب الدولي، والتطرف، والاتجار غير المشروع بالمخدرات المتزايد على الدوام.

ونظرا لقربنا الشديد من أفغانستان، فإننا، دول آسيا الوسطى، نعرف معرفة مباشرة هذه الأخطار وما يمكن أن تأتي به إلى العالم، ما لم تتخذ إجراءات في الوقت المناسب لمنعها والقضاء عليها من جذورها. وفي هذا السياق، من الصعب المبالغة في تقدير أهمية إجراءات التحالف الدولي المناهض للإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقوم بأعمال كثيرة

لإنعاش واستعادة السلم والاستقرار في أفغانستان التي طالت معاناتها.

في غضون ذلك، على الرغم من المتطلبات الأساسية لعملية سلام كاملة في أفغانستان وتنمية مستدامة في المنطقة، لا يزال السلام في البلاد هشا. ونحن نعتقد أن موارد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الرئيسية والدول المانحة، وكذلك قدرات البلدان المجاورة، ينبغي إشراكها على نحو أكبر، لأنها أساسية للإعمار بعد انتهاء الصراع.

وينبغي أن تصبح أفغانستان جزءا منسجما لا يتجزأ من آسيا الوسطى، وسيسهم هذا إسهاما إيجابيا في تعزيز الاستقرار والأمن في ذلك البلد وفي المنطقة. وفي ضوء الأهمية الاستثنائية لإعادة تأهيل أفغانستان اجتماعيا واقتصاديا، تقدم أوزبكستان مساعدة إلى الشعب الأفغاني في إعادة بناء الطرق المدمرة وبناء طرق جديدة، فضلا عن إمداد الأقاليم الشمالية في أفغانستان بالكهرباء. وقام الاختصاصيون من أوزبكستان ببناء ثمانية جسور كبيرة على طول الطريق الذي يربط مزار الشريف بكابول. وتقدم أوزبكستان أيضا مساعدة إنسانية إلى أفغانستان. فجرى شحن أكثر من مليون طن من المساعدات الإنسانية عبر أراضي بلدنا. وسنواصل التعاون مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، في هذا الصدد.

لقد أكدت الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة أن التغلب على عواقب الإرهاب والتطرف أكثر صعوبة من منع حدوثها في الوقت المناسب. فضلا عن ذلك، أصبح سعي الإرهابيين المحموم لامتلاك أسلحة دمار شامل واقعا جديدا. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه الخطط البعيدة المدى مستخدما نظاما من التدابير الفعالة والمبسطة لمنع وصول الإرهابيين إلى الأسلحة والتكنولوجيا الجديدة والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

وترحب أوزبكستان بالتقدم الذي أحرز في وضع صكوك قانونية تهدف إلى مكافحة الإرهاب الدولي. إلا أنه لا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا بإقامة نظام عالمي للتعاون الشامل. ولهذا فإننا ندعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ونحن واثقون من أن المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، الذي أنشئ للتعاون مع المراكز الأخرى المماثلة، سيثبت أنه عنصر مهم في النظام العالمي لمكافحة الإرهاب.

ولمكافحة أخطار الإرهاب الدولي والتطرف، من المهم التصدي لبؤر التطرف ونشر الأيديولوجيات المتطرفة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التدابير الراهنة الرامية إلى عزل هذه البؤر، فإنها لا تزال تمتلك موارد مالية كبيرة وقدرة على التأثير على قلوب وعقول الشباب وتعبئتهم لتحقيق أهدافها البعيدة المدى. وبالإضافة إلى التدابير التي يجري اتخاذها الآن، سيكون من المستصوب وضع برنامج خاص للأمم المتحدة لتعزيز التثقيف والوعي بين الشباب وتنمية كراهية قوية عندهم للأيديولوجية المتطرفة.

وترى أوزبكستان أن بوسع الأمم المتحدة، ويجب عليها، أن تقوم بدور هام أكبر في حل أشد قضايا عالم اليوم إلحاحا. ولهذا الغرض، يجب أن تصبح برامج الأمم المتحدة أولا وقبل كل شيء أكثر واقعية وفعالية ليتسنى توجيهها على نحو أفضل للاحتياجات الحقيقية للمناطق. وفي هذا الصدد، أود أن أعرض الآراء التالية.

أولا، تدعم أوزبكستان دعما لا لبس فيه مواصلة تطوير التكامل الإقليمي، وتعتبر منظمة التعاون في آسيا الوسطى آلية أساسية للتعاون المتعدد الأطراف بين دول المنطقة. ونرى أن العنصر الاقتصادي في المنظمة، وكذلك إنشاء اتحادات للمياه والطاقة والنقل والاتصالات في إطار المنظمة، مسألتان تتصفان بالأولوية.

والحاجة إلى التغلب على عزلة المنطقة من حيث النقل والاتصالات هدف غاية في الأهمية من بين الأهداف الحيوية للتنمية المستدامة في دول آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، أود أن ألفت انتباه الأعضاء بصورة خاصة إلى المبادرة المتعددة الأطراف لإنشاء ممر للنقل عبر أفغانستان، يوفر للدول غير الساحلية التي تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق العالمية ممرا جديدا إلى الموانئ البحرية. ولا شك أن تنفيذ هذا المشروع سيعزز الروابط التجارية والاقتصادية، ويغير بصورة جذرية الحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية في المنطقة.

ونعتقد أنه حان الوقت لكي تقوم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوضع برامج تهدف إلى زيادة حجم المساعدة المقدمة إلى دول المنطقة وإلى أفغانستان بغرض تطوير البنى الأساسية للنقل، وتوفير دعم حقيقي لمشاريع الاتصالات.

ثانيا، تدعو أوزبكستان جميع الدول إلى الامتثال بصرامة لنظام عالمي لمنع الانتشار النووي. واليوم، نرى أن أهمية مبادرة أوزبكستان وبلدان المنطقة الأخرى الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أصبحت ذات أهمية عليا. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان وإدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة لدعم فريق الخبراء الذي يعكف حاليا على وضع مسودة معاهدة.

ولقد أوشك إنشاء المنطقة على الاكتمال، ولإضفاء طابع شرعي عليها، تناشد أوزبكستان جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين التوصل إلى موقف موحد مع دول المنطقة بشأن أحكام مسودة المعاهدة وبروتوكولها.

ثالثا، تواجه آسيا الوسطى هجوماً واسع النطاق من جماعات المخدرات الدولية، التي تستخدم قوة الإرهاب الدولي المدمرة لحماية طرق تهريب مخدراتها. وفي ظل هذه الظروف، توجد حاجة إلى بذل جهود متضافرة ووضع برامج دولية فعالة تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ونعتقد أن إنشاء المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في طشقند لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، وهو ما اقترحه الرئيس إسلام كريموف أثناء زيارة الأمين العام لأوزبكستان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، يمكن أن يصبح إسهاما ملموسا من الأمم المتحدة. ونحن نعتمد على دعم الأمم المتحدة والبلدان المانحة لجعل هذه المبادرة حقيقة.

وتواجه الأمم المتحدة اليوم الحاجة إلى تكييف آلياتها مع حقائق العالم الجديد، وهو ما نعتقد أنه يتوقف على إكمال عملية إصلاح المنظمة بسرعة. وتوجد حاجة ملحّة إلى إعادة تنظيم مجلس الأمن ليظهر الواقع الحالي. وينبغي أن يضم مجلس الأمن الموسع الدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء. ونكرر دعوتنا إلى أن يضم مجلس الأمن ألمانيا واليابان كعضوين دائمين فيه.

وفي الختام، أود أن أذكر أن النُهُج الجديدة التي انتهجتها الأمم المتحدة من حيث المبدأ تجاه واقع ومستقبل آسيا الوسطى ستلبي في نهاية المطاف المصالح الأساسية للمجتمع العالمي بأسره. وأنا واثق من أن هذه الدورة ستوفر زخما جديدا للجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن العالمي والإقليمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هور نامهونغ، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور نامهونغ (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم إليكم بأحر التهاني، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على ثقة أنه، بفضل قيادتكم الحكيمة، سيعزز عمل هذه الجمعية العظيمة التعاون الدولي بصورة أكبر وسيسهم بالتالي في صون السلم والاستقرار والأمن في هذا العالم المعولم. وما من شك في أن البيئة الدولية اليوم تظل متقلبة، حيث يواصل العالم مواجهة تغيرات واضطرابات دائمة.

وعلى الساحة العالمية، هناك على الأقل ثلاثة تحديات رئيسية ما زالت تشغل اهتمام المجتمع الدولي وستظل أولوية بالنسبة له.

التحدي الأول هو الوضع العالمي. أولا، تمثل الحالة الراهنة في العراق ورطة خطيرة. ففي حين أن الحرب انتهت، إلا أن الوضع في البلد ما زال خطيرا، إذ لم يعد للسلم والأمن والاستقرار إلى العراق. وعلى الرغم من أن عدد الوحدات العسكرية الدولية التي انتشرت في العراق قد ازداد، إلا أن البيئة العامة في البلد لا تزال هشة ومتقلبة بدرجة عالية. وأعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر وأكثر مسؤولية في إعادة الحالة الطبيعية إلى البلد خلال الفترة الانتقالية. والطريق إلى الحالة الطبيعية يعني أنه يجب السماح للعراق بأن يحكم نفسه في أسرع وقت ممكن، ويمكن تحقيق ذلك بسبل عديدة، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وتدين كمبوديا إدانة قوية الهجوم الإجرامي على مقر الامم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس، وتود أن تشيد بجميع الضحايا، ولا سيما سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام. فلنقدم احترامنا لذكرى ذلك الخادم العظيم للسلم. ونحن في كمبوديا نتذكر دائما أعماله النبيلة في كمبوديا في أوائل التسعينات، في إطار سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

ثانيا، فيما يتعلق بمستنقع الشرق الأوسط، من المهم لأطراف الصراع كافة، ولا سيما فلسطين وإسرائيل، بالإضافة إلى المجتمع الدولي، مواصلة السعي لإيجاد حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط على أساس خارطة الطريق المتفق عليها والتي قدمتها المجموعة الرباعية. وفي الوقت نفسه، أعتقد أنه من المهم لقادة كلا الطرفين في هذا الصراع أن ينبذوا دائرة العنف وأن يتغلبوا على مشاعر الحقد وقُصر النظر. وينبغي لهم، بدلا من ذلك، أن ينظروا في المصالح الجماعية الأوسع نطاقا للتعايش السلمي ولحياة سلمية لشعبيهما والاستقرار في المنطقة. وهناك ضرورة أن يكون لدى الأطراف كافة حس من الواقعية السياسية وتصميم مشترك لجعل السلم ممكنا.

وأعتقد أنه لن يكون هناك سلام اليوم في الشرق الأوسط إلا عندما تعترف كل من فلسطين وإسرائيل على نحو مقبول وبكل طريقة ممكنة أنه يجب عليهما أن يتعايشا سلميا جنبا إلى جنب، ويعيشان معا في سلم وتآلف وأن يسهر كل طرف على مصالح الطرف الآخر. والطريق الوحيد للمضي قدما لشعب فلسطين وإسرائيل يكمن في السلم والتسامح والتآلف. وفي ذلك الصدد يجب على المجتمع الدولي أن يبقى ملتزما التزاما كاملا بمواصلة دعمه لعملية الشرق الأوسط حتى نهايتها.

ثالثا، الإرهاب ما زال يمثل تهديدا خطيرا جدا على البشرية بأسرها. ومنذ هجوم ١١ أيلول/سبتمبر ورد الفعل الدولي الرامي إلى محاربة الإرهاب، ما فتئ الإرهابيون

يعززون شبكاتهم على نطاق عالمي. فهم يواصلون أيضا قتل الناس الأبرياء في العالم. وفي آسيا وفي جنوب – شرقي آسيا، فإن الجماعة الإسلامية، ذات الارتباط بالقاعدة، كانت مسؤولة عن عدد من الهجمات الإرهابية في المنطقة. ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ما فتئت تتصدى بنشاط للإرهاب من خلال تعزيز التعاون على المستويات كافة، وإصدار البيانات المختلفة واتخاذ تدابير ملموسة. ومع ذلك، ما زالت الجماعة الإسلامية تشكل خطرا كبيرا على المنطقة اليوم، رغم التقدم الكبير في أعمال مكافحة الارهاب.

رابعا، فيما يتعلق بالفقر العالمي، نشير إلى أنه طغى على مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في نيويورك ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، ومؤتمر القمة الأخير لمجموعة الثمانية في إفيان بفرنسا، موضوع مكافحة الفقر، الذي يستدعي بذل جهود متضافرة من أجل تخفيف مستوى الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يظل الفقر مشكلة عسيرة للعالم، و لاسيما للبلدان النامية، حيث يعيش ١,٢ بليون شخص على أقل من دولار واحد لكل منهم في اليوم. وعلى الرغم من الرسائل الواضحة لجميع مؤتمرات القمة تلك، ولا سيما من البلدان النامية، حول ضرورة تخفيض مستوى الفقر، فإن الإجراءات المتخذة لم تكن حاسمة بدرجة كافية.

وأعتقد أنه بدون تدابير ملموسة وتوفير الموارد المناسبة، سيكون من المستحيل للدول المتقدمة النمو التغلب على تحديات الفقر الحالية، التي تتفاقم بفعل تسارع العولمة، والتي ساهمت في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

إن مكافحة الفقر ليست مسؤولية أقل البلدان نموا وحدها. إنها مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، حيث يضطلع العالم المتقدم النمو بدور هام. فالفقر يسود اليوم في أشكال وأبعاد مختلفة. وتقاسم البلدان المتقدمة النمو للموارد مع البلدان النامية ليس عملا سخيا فحسب، بل هو أيضا مطلب للعيش معا في عالم يسوده السلم والأمن والتآلف. وفي ذلك الصدد، إنني على اقتناع بأنه لا بد للمجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي وبروح من المسؤولية والتضامن للقضاء على حالة الفقر هذه التي تثير الجزع، عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض مستواه تدريجيا.

إن التحدي الرئيسي الثاني يشمل عمليات التنمية الإقليمية. وفيما يتعلق بالوضع الإقليمي، حصل العديد من التطورات، بعضها كانت إيجابية، وبعضها الآخر سلبية. وأود أن أشير إلى عدة تطورات إيجابية هامة منذ العام الماضي. أولا، أن مؤتمر القمة الثامن لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ومؤتمرات القمم ذات الصلة الأخرى في بنوم بنه، كمبوديا نجحت نجاحا كاملا بتكامل الآسيان عن طريق الدفع بالمنطقة إلى الأمام فيما يتعلق بإنشاء المجموعة الاقتصادية التابعة للآسيان، وتعميق التعاون بين الآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا، وتعزيز التعاون مع الهند. ولقد أقامت الآسيان مع تلك البلدان الأربعة تعاونا وثيقا ونشطا بين شعوب يبلغ مجموع أفرادها أكثر من ثلاثة بلايين نسمة لديهم قدرات وفرص اقتصادية ضخمة للتنمية والنمو. بالإضافة إلى ذلك، وخلال مؤتمر قمة الآسيان تلك، عقد زعماؤها أيضا ولأول مرة، مؤتمر قمة للتحاور مع أفريقيا عن طريق رئيس جنوب أفريقيا، ثابو امبيكي، الرئيس الحالي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد).

ثانيا، أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية لا يزال يتطور ويبعث على قلق البلدان المعنية مباشرة. وتؤيد كمبوديا تأييدا كاملا المحادثات السلمية في بيجين، وتعتقد

أن الخروج من المأزق الحالي لن يتحقق إلا عن طريق الحوار والحلول الوسط.

وعلى الرغم من أن عددا من المسائل المعلقة يحتاج إلى حل من جانب الطرفين، إلا أنني أعتقد أنه من الضروري لجميع الأطراف المعنية أن تحد من التوتر عن طريق تحاشي الأعمال العدوانية التي قد تؤدي إلى تصعيد الوضع. وأعتقد أن إحدى الطرق للتقدم في منطقة شبه الجزيرة الكورية باتجاه حل إيجابي هي التفاوض بشأن خارطة طريق لشبه جزيرة كورية تكون خالية من السلاح النووي وآمنة. وأعتقد أنه إذا ما تمكنت مثل تلك الخطة من المضي قدما، فإنه يمكن اتخاذ الخطوات لإعادة تطبيع الوضع في شبه جزيرة كوريا.

ثالثا، أود أن أشير إلى التطورات الأخيرة في كمبوديا. تستمر الحالة في كمبوديا بالتحسن بشكل كبير، حيث أجريت الانتخابات الأخيرة في بيئة حرة ونزيهة وديمقراطية كما ذكر العديد من مراقبي الانتخابات الدوليين في بياناتهم. وتشكل الانتخابات التي جرت هذه السنة معلما مهما آخر في تطبيق الديمقراطية في كمبوديا تم تعزيزه على المستوى المعيشي من خلال إجراء الانتخابات المحلية الناجحة للمجالس العمومية العام الماضي. وفي نفس الوقت، واصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكمبوديا إظهار علامات إيجابية بمعدل نمو بلغ حوالي ٦,٧ في المائة سنويا على مدى السنوات الخمس الماضية رغم كوارث الطبيعة وتأثير التطورات الإقليمية والعالمية الأخرى مثل الإرهاب والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة.

بالإضافة إلى ذلك تولي استراتيجية الحكومة أولوية قصوى للحد من الفقر. ففي آذار/مارس من هذا العام، أطلق رئيس الوزراء الكمبودي، سامديتش هون سن، رسميا حملة لتخفيف حدة الفقر استهدفت تخفيض الفقر بنسبة ١,٢ في المائة كل عام. وبحلول العام ٢٠١٥ سينخفض مستوى الفقر إلى ١٩ في المائة. ولتحقيق هذه الغاية بلغت الميزانية المتوقعة ١,٥ بليون دولار.

والتحدي الثالث هو إصلاح الأمم المتحدة. إن ممثلي كل وفد يدعون الجمعية كل عام إلى ضرورة إصلاح المنظمة وبصفة خاصة مجلس الأمن. وأنا أيضا أعتقد أنه بدون وجود إصلاح كاف في هذه الهيئة العالمية لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون منظمة عالمية فعالة وذات كفاءة تستطيع مواجهة، وبشكل جماعي، التحديات المعقدة العالمية التي تؤثر على البشرية في القرن الحادي والعشرين. ولقد شهد العالم موجة ديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة منذ أكثر من عقد، بيد أنني أعتقد أن تطبيق الديمقراطية يحتاج الى أن يبدأ هنا في الأمم المتحدة التي يجب أن تحترم إرادة مجتمع الدول. وأي تكاسل آخر من جانب الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعوة إلى الإصلاح سيعني هبوطا مستمرا في مصداقيتها بالإضافة إلى زيادة فقدان الثقة بهذه المؤسسة العالمية.

وأعتقد أن إحدى المسائل الرئيسية لإصلاح الأمم المتحدة هي الحاجة إلى توسيع مجلس الأمن. وتدعو كمبوديا مرة أخرى إلى توسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية والهند بصفتها أعضاء دائمين جددا آخذين في الاعتبار الدور الحاسم لهذه البلدان الثلاثة في الشؤون السياسية والاقتصادية الدولية اليوم.

علاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة بصفتها أعلى هيئة في الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور أكثر أهمية، وفقا للميثاق، في عملية صون السلم والأمن الدوليين. إلى ذلك، وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، أعتقد بأننا يجب أن ننظر إلى أبعد من جدول الأعمال التقليدي للسلم والأمن الدوليين آخذين في الاعتبار الفقر المدقع في العالم اليوم وهو بلا شك قضية سلم وأمن. وأعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة

أن تضطلع بدور أكثر إفادة، ضمن الإطار الواسع للأمن البشري، في جهود العالم الجماعية من أجل محاربة الفقر.

وفيما يتحرك العالم قدما اعتقد أنه يجب علينا ربما أن نجد طرقا جديدة للتصدي لعدد كبير من التحديات التي تشكل خطرا على البشرية بكاملها. ويتعين علينا أن نسد الثغرة بين الفقير والغني وبين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. ويجب أن نحارب الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يؤثر على حياة ملايين البشر في البلدان النامية. ونحتاج إلى أن نواجه معا التأثير المتصاعد للجريمة عبر الوطنية، وفي نفس الوقت يجب أن نعير انتباها أكبر لمراكز التوتر حول العالم لكي نضمن عالم يسوده السلم والأمن للجميع.

أخيرا، يجب أن نستمر في العمل على ضمان أن تكون الأمم المتحدة حقا مؤسسة ديمقراطية عالمية تأتي انعكاسا لحقيقة وضع العالم في الوقت الحاضر. ونحتاج، إلى التقدم معا، في مجالات السلم والأمن والاستقرار والتنمية والازدهار، لبناء مكان أفضل لجميع شعوب الأرض.

وفي الختام، أعتقد أن سبيل تقدم هذا العالم يعتمد بشكل كبيرعلى التعاون الدولي وضرورة تقاسم الموارد العالمية بشكل أكثر إنصافا. فتنامي التكافل وتزايد العولمة يعنيان أنه يجب على كل دولة أن تعمل بشكل جماعي لمواجهة التحديات الحالية بأفضل صورة فعالة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، معالي السيد فرانسيسكو غيريريو براتس.

السيد غيريرو براتس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): يمر المجتمع الدولي حاليا بفترة تفكير وتأمل. فالتحولات الكبيرة التي شهدتها البشرية أثناء العقد الماضي بالإضافة إلى التحديات الحالية تتطلب مسؤولية أكبر من جانب دولنا في الاضطلاع بدور نشط سعيا لإيجاد حلول عاجلة للمشكلات التي تواجهنا. وهذه الدورة الجديدة للجمعية العامة توفر لنا فرصة ممتازة لتحقيق ذلك الهدف.

واليوم تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها بالسلام، والدفاع عن حقوق الإنسان، والأمن، والتنمية المستدامة، وتوطيد دعائم الديمقراطية ذات الأهمية التي لا تقبل الجدل في حفظ السلم والاستقرار الدوليين.

إن مسألة إصلاح منظمة الأمم المتحدة ما فتئت مدرجة في جدول أعمالنا منذ وقت طويل. وتطورات السنوات الأخيرة تظهر بوضوح ضرورة إيلاء هذه المهمة مركز الأولوية. ويكتسي إصلاح مجلس الأمن أهمية خاصة. ومنذ اتخاذ القرار ٦٢/٤٧ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وحتى وقتنا الحاضر، نواصل مناقشة اقتراحات الإصلاح المختلفة. بيد أن الوقت قد حان الآن للتصرف في إعادة هيكلة المجلس لجعله أكثر تمثيلا ومساواة بالإضافة إلى جعله أكثر شفافية في صنع قراره مما يعزز شرعيته بصفته طرفا ضامنا لصون السلم والأمن الدوليين.

لقد ظهر الإرهاب بصفته خطرا متواصلا يهدد البشرية. إن عدم اليقين والآلام كانت من معالم بداية القرن الحادي والعشرين. وأمام دولنا تحد يتمثل في الكفاح المشترك على مستوى عالمي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن أجل النهوض بتنمية عادلة ومجتمعات حرة. كما أن المشاكل الأمنية تدعونا إلى العمل الحاسم ضد الإرهاب العالمي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات.

حدد مؤتمر قمة الألفية تخفيض مستوى الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥ بصفته أحد أهدافه الرئيسية. ورغم بعض التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف،

فإن الفقر ما زال آفة مرعبة. وقد أنشأت الحكومة الكمبودية التي تعتبر تلك المسألة ذات أهمية كبيرة وزارة للشؤون الاجتماعية تعمل كآلية للتنسيق بين جميع مؤسسات الحكومة تحقيقا للرفاه الاجتماعي، كما تساعد على التأكد من أن كلا من الموارد الوطنية والدولية توزع بشكل عادل وتخصص للمناطق التي تحتاج إلى استثمار اجتماعي.

ويجب على جميع البلدان أن تتكاتف في جهودها، وتحمل المسؤوليات سواء المشتركة أو المنفردة، للتأكيد على أن النمو والفقر ليسا على قدم المساواة، وأننا بتلبية احتياجات الجيل الحالي لا ندمر قدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

والنتيجة الإيجابية للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، أدت إلى توفير العناصر الرئيسية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباعتماد خطة التنمية في الدوحة وبتوافق الآراء في مونتيري، تم التوصل إلى إطار لتيسير الوصول إلى الأسواق، وتحسين قوانين العولمة على الصعيد المتعدد الأطراف، وزيادة المساعدات المالية من أجل التنمية.

ولكن لا بد لنا أن نذكر ما حدث في الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخرا في كانكون، المكسيك. فعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بسبب خلافات أساسية في المواقف حيال مواضيع رئيسية في التجارة العالمية، إلا أن ذلك لن يؤثر سلبا، حسبما نعتقد، على نظام المفاوضات المتعددة الأطراف. بل بالعكس، ترى بعض الدول الأعضاء أن هذا الطريق المسدود كان ضروريا لصياغة اتفاقات دولية أكثر عدلا داخل منظمة التجارة العالمية.

والمهم عدم فقدان المنظور الإنمائي في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية كما ورد في خطة الدوحة الإنمائية، لأن تلك الخطة تتضمن تطلعات الملايين في أرجاء العالم، التي تأمل أن يكمن إحراز التقدم في الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي.

إن موقف الحكومة الدومينيكية فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط يرتكز أساسا على التأييد غير المشروط لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وخاصة المتصلة منها بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإدانة استخدام القوة والإرهاب بكل أشكاله، والالتزام المخلص بالمعاهدات الدولية، والامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذها هيئاتها الرئيسية.

والجمهورية الدومينيكية عملا بالتزامها بهذه المبادئ وتلبية للنداءات الإنسانية لمجلس الأمن الدولي، فقد ساهمت في جهود إعادة إعمار العراق بهدف المشاركة في إيجاد بيئة مستقرة وآمنة لاستعادة الشعب العراقي لسيادته.

وبالمثل، تؤيد بلادنا عملية السلام التي نصت عليها خارطة الطريق وقدمتها الولايات والمتحدة، وحازت تأييد الاتحاد الروسي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتدرك بلادنا أنه لا يمكن إرجاء وضع نهاية للعنف، وأن التعهدات التاريخية لجميع الأطراف بتقديم التضحيات من أجل تسوية دائمة للصراع ومن أجل التعايش السلمي بينها تتصف ببالغ الأهمية.

إن تطوير سياسات التنمية المستدامة يتطلب التعامل مع المشكلات قبل ظهورها. ويعني ذلك إحراز تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية مثل الطاقة وحماية البيئة. وفي هذا الصدد تؤكد بلادي مجددا على موقفها الذي عبرت عنه في محافل دولية أخرى، والمتمثل في رفض النقل البحري الدولي للمواد المشعة

والنفايات السامة. وهذه المسألة لها علاقة مباشرة بالأمن الدولي.

إن أهمية ضمان الحقوق المتساوية والمنصفة للمرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية المتزايدة، ما فتئت شاغلا مستمر لرؤساء الدول في المحافل الدولية. والمعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة هو المعهد الوحيد في منظومة الأمم المتحدة المكرس لبحوث وتدريب النساء، ومقره في سانتو دومينغو، عاصمة الجمهورية الدومينيكية. وتناشد الحكومة الدومينيكية الدول الأعضاء، وفق إمكانياتها، مواصلة دعم عمل هذا المعهد من خلال تبرعاتها.

إن بلادنا تشيد بثقافة السلام وتبذل جهودا لتوعية الأطفال، في الفصول الدراسية للمرحلة الابتدائية، بمبادئ التفاهم المتبادل والتدريب على المواطنة وحقوق الإنسان.

وبالمثل، نعتقد أن الديمقراطية الراسخة والدائمة هدف من الممكن تحقيقه. وهناك تحديات واضحة في هذا السياق، وهي: تنمية الديمقراطية، وزيادة احترام الحقوق المدنية، وحرية الصحافة، و ممارسة الأحزاب السياسية والرأي العام، والكرامة والشفافية لكل القادة والشرعية الأخلاقية للجميع.

إن حكومتي إذ تشعر بالقلق العميق لانتشار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بلادنا، بذلت جهودا هائلة بغية الامتثال لالتزاماتها وفقا لإعلان القضاء على هذا المرض الفظيع. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي وبذل الجهود لضمان إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار ممكنة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الملكية الفكرية والحق في الصحة.

وحكومة الجمهورية الدومينيكية تحيي مع التفاؤل الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في جهودهما لتطوير برامج المساعدات الإنسانية إلى شعب هايتي. ومن الضروري التأكيد هنا على أهمية تعزيز دعم المجتمع الدولي لجمهورية هايتي الجارة ولسكانها المهملين.

ومع أننا ندرك بأن هذه المسألة استثنيت من جدول أعمال هذه الجمعية العامة، فبودنا مع ذلك أن نؤكد على تأييدنا لتطلعات جمهورية الصين في تايوان، لإعادة انضمامها إلى المنظمة التي كانت عضوا فيها لسنين عديدة. وموقفنا ينسجم مع المبادئ العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وأساس أحكام القانون الدولي، وعلاقات الصداقة التاريخية الودية مع تايوان.

وأود باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة هذه، وأثق بأن أسلوب عملكم سيكون ناجحا ومفيدا للمجتمع الدولي، ومصدر اعتزاز لبلدكم سانت لوسيا، ولكل مجتمعنا الكاريبي.

ونود كذلك أن نعبر عن رفض حكومة الجمهورية الدومينيكية للعملية الوحشية التي نفذت ضد بعثة الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس، وأن نؤكد مجددا تعازينا القلبية لأقارب السيد سيرجيو فييرا دي ميللو وزملائه.

إننا جميعا ندرك التحديات الكبيرة التي تواجهها البشرية. فمستقبلنا يعتمد على أفعالنا اليوم. ونحن نملك الفرصة لتلبية تطلعات دول العالم. فلنواجه هذا التحدي بكل المسؤولية الواجبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماتيوس ميرا ريتا، وزير الخارجية والتعاون في سان تومي وبرينسيبي.

السيد ميرا ريتا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أبدا بمشاركة المتكلمين الذين سبقوني بالإعراب لكم، سيدي

الرئيس، عن التهاني بانتخابكم. وتشعر حكومتي بالامتنان العميق لهذا الاعتراف بإنجازاتكم كعضو في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونثق أنكم ستوجهون أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة بنفس الجدارة التي امتاز بها سلفكم، معالي يان كافان، ممثل الجمهورية التشيكية.

وأود باسم شعب سان تومي وبرينسيبي، أن أؤكد مجددا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودورها في النهوض بالسلام والتنمية، وأن أشيد بالأمين العام كوفي عنان على تفانيه وقيادته.

إننا جميعا نواجه تحديات صعبة. فقد أدى العنف إلى توتير العلاقات الدولية. وأود باسم بلادي، أن أعبر عن السخط والأسف حيال أن بعثة الأمم المتحدة في بغداد تعرضت لهجوم وحشي، وحيال فقدان موظفين بارزين في الأمم المتحدة على نحو مأساوي، من قبيل سرجيو فييرا دي ميللو.

ونحيي ذكرى جميع من سقطوا دفاعا عن التزام النهج السلمي سبيلا إلى تحقيق السلام والتنمية في العراق.

وكما تعلمون جميعا، تواجه أفريقيا، ربما أكثر من جميع قارات العالم الأخرى، تحديات هائلة. فنحن منكوبون بأمراض متوطنة من قبيل الملاريا التي توهن صحة سكاننا وتجعلهم يموتون ميتة رخيصة. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجتاح الأسر والمجتمعات والثقافات والاقتصادات الأفريقية. كيف لمجتمعاتنا أن تشهد تنمية اقتصادية في وقت تفتك الأمراض بشعوبنا على نحو يجعلها عاجزة عن العمل، أو حين يكون المعيل الرئيسي للأسرة على فراش الموت بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، دون أن يكون ثمة أي علاج لإنقاذه؟

إن اقتصادنا قد بدأ يشعر بالآثار السلبية لهذين المرضين الفتاكين. ونحن نحث جميع الأمم على العمل سوية من أجل حشد الموارد البشرية والمالية اللازمة للمهمة الحاسمة المتمثلة في السيطرة على هذين الوباءين اللذين يقحمان شعوبنا في دوامة طاحنة من الموت والمعاناة. ولا يمكن أن يكون ثمة أي أمل للتقدم في أفريقيا ما لم يتم بادئ ذي بدء كفالة الرعاية الصحية الأساسية التي تتيح لسكاننا أن يعملوا وأن يبنوا رخاءهم بأنفسهم.

إن سان تومي وبرينسيبي، بوصفها دولة جزرية صغيرة ذات اقتصاد هش، تكافح هي الأخرى من أجل البقاء. ونحن فخورون بديمقراطيتنا وبانتخاباتنا الحرة والنزيهة وبحقوق إنساننا وبسيادة القانون لدينا. لكن ديمقراطيتنا المستقرة التي نفخر بها قد تعرضت في تموز/يوليه من هذا العام لتهديد من قوى كانت تسعى إلى الإطاحة بالحكومة المنتخبة دستوريا. لكنهم لم يفلحوا لأن المجتمع الدولي تدخل بسرعة فدعم سلطاتنا المنتخبة وتفاوض على إنهاء المحاولة الانقلابية سلميا، مما أعاد الحكومة الدستورية إلى بلدنا. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على اهتمامه الشخصي برفاه بلدنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمه الاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، وللمساعدة المتفانية التي قدمها رئيس جمهورية نيجيريا أوباسانجو، وكذلك للمساعدة التي تلقيناها من مسؤولين في البرتغال والبرازيل والولايات المتحدة وأنغولا وغابون والرأس الأخضر والكونغو، فضلا عن بلدان أخرى كثيرة ساعدتنا على إنقاذ ديمقراطيتنا من خطر الفناء.

لكن ديمقراطيتنا ستظل مهددة ما لم يتسن للحكومة حشد الموارد الكافية لتوفير الخدمات الأساسية لشعبنا الذي طالت معاناته. ولهذا السبب، فإن شعب وحكومة سان تومي وبرينسيبي يلتمسان مواصلة الدعم الدولي، إلى جانب المعونة الإنمائية، من أجل تحسين مصير شعبنا وكفالة بقاء ديمقراطيتنا الفتية.

إن علينا جميعا العمل من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وكفالة أن تواصل الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها أداء دورها بوصفها المحفل الذي تستطيع فيه الدول الأعضاء كافة تشجيع الحوار وكفالة السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في العالم.

إن بلدي يأسف لكون العلاقات الدولية في بعض أنحاء العالم تدهورت إلى درجة أصبح معها العنف المتطرف حدثا يوميا رتيبا يؤدي إلى دمار البنى التحتية وانتهاك حقوق الإنسان. إننا نأسى لمحنة اللاجئين الذين تؤدي موجات العنف إلى نشوئهم، ولا سيما محنة الأطفال الذين كثيرا ما يقعون ضحية لأولئك الذي يتاجرون بالبشر.

إن مآسي العراق والشرق الأوسط وليبريا وأفغانستان – على سبيل حصر أكثرها فظاعة – لا يمكن التغلب عليها إلا في إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. فأي تحرك أُحادي مآله الفشل على المدى البعيد.

في الوقت نفسه، تؤيد سان تومي وبرينسيبي إجراء إصلاح عاجل لمجلس الأمن يجعل هذا الجهاز يعبر عن الواقع الحالي للأوضاع لا واقع الحرب الباردة. ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن عن طريق توسيع عضويته.

إننا نلاحظ بكثير من القلق تفشي الأعمال الإرهابية في مختلف أنحاء العالم، بدء بالحوادث المأساوية التي وقعت في بالي بآسيا، ومرورا بفلسطين وإسرائيل في الشرق الأوسط وإسبانيا والمملكة المتحدة في أوروبا، وانتهاء بكينيا وتترانيا في أفريقيا وكولومبيا في أمريكا اللاتينية وحتى هنا في نيويورك وأماكن أخرى من أمريكا الشمالية. لكن مكافحة العنف بالعنف لن تُجدي وعلينا أن نعالج هذه المشكلة من جذورها، وفي ذلك تتمثل مهمة الأمم المتحدة.

العالم أصبح اليوم مكانا أقل أمانا مما كان عليه قبل عام. فانتشار أسلحة الدمار الشامل يتواصل، رغم وجود معاهدات تحظر هذا الانتشار. إن علينا كفالة تعميم هذه المعاهدات على جميع الدول وكفالة امتثال الجميع لها في ظل سلطة مجلس الأمن.

إن سان تومي وبرينسيبي تؤيد بشدة الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها تلاحظ أن جوانب عديدة لا تزال تنتظر التنفيذ. فقواعد الاقتصاد الدولي ما زالت تُملى من جانب عدد ضئيل من البلدان التي تشجع الأسواق الحرة في حين تغلق أسواقها هي أمام الآخرين. وما الاجتماع الأخير الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في كانكون سوى نتيجة طبيعية لهذا الرياء. فالبلدان ذات الاقتصادات النامية، مثل بلدي، لا يمكنها أن تنافس غيرها إلا إذا كان الملعب مفتوحا بالتساوي أمام الجميع وإذا كانت أبواب جميع الأسواق مُشرعة وكانت الإعانات والنظم الحمائية ملغية.

إن سان تومي وبرينسيبي، بوصفها دولة جزرية، ما زالت تعتبر وجودها مهددا بفعل ظاهرة الاحترار العالمي. فشواطئنا تتآكل وإقليمنا الوطني آخذ في الانكماش بفعل ارتفاع مستوى البحر. وبتنا نتساءل إن كان بلدنا سيتحول إلى مجرد جبل بركاني ناتئ في البحر يتمسك سكاننا من حوله بما تبقى من اليابسة التي لم تصل إليها الأمواج المرتفعة. إن بروتوكول كيوتو يجب أن ينفذه الجميع لمصلحة الجميع.

إن شعب كوبا يعيش منذ سنوات طويلة في ظل حصار اقتصادي لا مبرر له. وهذا الحصار الاقتصادي يعيق التنمية، ومن شأن حياة الناس هناك أن تتحسن في حال إنهائه. لقد آن أوان أن يعمل الطرفان على تحسين تدابير بناء الثقة عن طريق العودة إلى طاولة المفاوضات وتطبيع العلاقات.

ويود بلدي، سيادة الرئيس، أن يسترعي انتباهكم مرة أخرى إلى موضوع جمهورية الصين في تايوان. فهذا بلد ذو حكومة منتخبة ديمقراطيا بنت اقتصادا قويا وأقامت

روابط متينة مع العديد من الدول الأعضاء. لقد نُكبت تايوان مؤخرا بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، لكنها ظلت بعيدة عن رعاية منظمة الصحة العالمية لأن باب العضوية أمامها ما زال موصدا، والسبب ببساطة أن الشعب التايواني يرفض أن يُفرض عليه مبدأ ''الصين الواحدة''.

إن تايوان، رغم صغر حجمها، تقدم المعونة الإنمائية إلى عدد كبير من الدول. وتساهم تايوان أيضا في الأمن الدولي كونها نصيرا قويا لمكافحة الإرهاب.

إنني أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى أن جمهورية الصين في تايوان يجب أن تنضم في يوم من الأيام إلى صفوفنا بموجب قواعد العضوية العالمية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

هدفنا أن نترك للأجيال المقبلة عالما أفضل. وليس بوسعنا أن نساير مفهوم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، كما أننا ننبذ الظلم الإنساني.

إننا نأسف شديد الأسف للتدهور البيئي الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تعريضنا جميعا للخطر. وسان تومي وبرينسيبي تحث على الحوار والتسامح والتفاهم المتبادل بين جميع الدول الأعضاء. ونحن نطلب إلى الجميع أن يحترموا ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل هنري شيمونتو باندا، النائب البرلماني ونائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في ملاوي.

السيد شيمونتو باندا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وأن أثني على السيد يان كافان لإدارته الماهرة والممتازة لأعمال الدورة السابعة والخمسين. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام، كوفي عنان، على ديناميكيته، وسجاياه الريادية العظيمة التي ما فتئ يدير بها دفة الأمور في الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد لكم دعم ملاوي وتعاونها المستمرين فيما نواجه التحديات الماثلة أمامنا.

أود كذلك أن أعرب عن خالص تعازي ملاوي لأسر ضحايا الهجوم الوحشي الأرعن على مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، الذي أودى بحياة عدد من الأشخاص، بمن فيهم السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، المبعوث الخاص للأمين العام. وينبغي أن يكون ذلك الهجوم إشارة تحذير لنا بضرورة استمرار التركيز على مكافحة الإرهاب وضمان أن تكون الحرب ضد تلك الآفة جهدا متعدد الأطراف. ونحن نؤيد تماما المطالبة بمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الهجمات باعتبارها جرائم حرب.

يدلل الزمن على أن النُهُج المتعددة الأطراف هي خير وسيلة لمعالجة القضايا والمشاكل الدولية. ويكشف الوضع في العراق لنا نحن أعضاء المجتمع الدولي جميعا أهمية تعددية الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة، التي ينبغي عدم إضعاف دورها المركزي في التصدي للصراعات الدولية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب، باسم حكومة وشعب ملاوي، عن امتناني للأمم المتحدة ووكالاتها، وللمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين الآخرين، على مساعدات الإغاثة الطارئة التي قدمت إلى ملاوي وغيرها من بلدان الجنوب الأفريقي خلال العامين الماضيين، عندما واجه شعبنا نقصا غذائيا حاداً كان يهدد ملايين البشر. ولقد جاء تدخلهم في وقته المناسب حيث أمكننا الحيلولة دون حدوث خسارة فادحة في الأرواح. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سوف يساعدنا أيضا في تحسين إنتاجنا الزراعي تلافيا لتكرار حدوث مجاعة.

ولا تزال أفريقيا تعاني من آثار المأساة التي يسببها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومما يثقل كاهل

ميزانياتنا الوطنية بدرجة كبيرة متطلبات الرعاية والعلاج والدعم والجنائز لضحايا ذلك الوباء، الذين يسقطون كل ساعة في بيئة من المجاعة والتدهور الاقتصادي المدمر. إننا نفقد القادرين بدنيا وذوي الخبرة المهنية في جميع شرائح مجتمعنا بأسرع من قدرتنا على الاستعاضة بغيرهم بمعدل مرتين ونصف المرة. وإننا نكابد مشكلة رعاية عشرات الآلاف من اليتامى، الذين تتزايد أعدادهم بوتيرة مذهلة.

إن الوضع القاتم واليائس الذي أوجدته آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقتضي القيام على وجه الاستعجال باتخاذ إجراء دولي متضافر وعملي لتنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية بغية مكافحة تلك الآفة. وأود أن أشكر جميع الشركاء الذين يواصلون مساعدتنا في التصدي لهذه المشكلة الخطيرة.

وتولي ملاوي اهتماما وثيقا للنقاش الدولي الجديد الدائر حالياً، والذي يستهدف تحقيق تحول نوعي نموذجي من الأُطُر السياسية والتعهدات المجردة في المؤتمرات إلى التنفيذ الملموس لبرنامج عمل متفق عليه، أو ما أصبح يعرف بتعددية الأطراف الجديدة التي ترمي إلى معالجة أوجه القصور الخطيرة في الأطر السياسية المتعددة الأطراف القائمة. ويهدف ذلك النقاش أيضاً إلى بدء التحرك في الاتجاه السليم. وتؤيد حكومة بلادي ذلك الإبداع الهام، خاصة الإطار المتكامل من أجل أقل البلدان نموا الذي بادرت الأمم المتحدة بإطلاقه على مستوى المنظومة مؤخرا، وشاركت في وضعه الوكالات الرئيسية الست، ويستهدف تيسير الاندماج الفعال لأقل الاقتصادات نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

إننا نؤيد أيضا آلية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الأمنية بغية زيادة التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني في إعداد خطط وبرامج التنمية. ونحرص على أن تكون هناك متابعة متكاملة وأفضل تنسيقا لا لتنفيذ نتائج المؤتمرات فحسب، بل وللتعهدات المعلقة للمانحين لصالح جهودنا الإنمائية.

وفي هذا السياق، تؤيد حكومة ملاوي تماما الممارسة الجارية بهدف إصلاح الأمم المتحدة، كيما تكون أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، لأن ذلك سيعزز فعالية ومصداقية هذه المنظمة العالمية.

ولا أغالي في التشديد على الأهمية المركزية للوصول إلى الأسواق والتجارة بالنسبة لكامل مسألة القضاء على الفقر، والزراعة المستدامة، والتنمية الريفية. ولا بد لنا أن نترجم النقاش الدائر بشأن الحمائية الغربية إلى سياسة عالمية مترويه وعريضة النطاق ضد الحواجز التجارية. وتشعر ملاوي بالقلق إزاء فشل الاجتماع الأخير لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون، المكسيك. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يكون تعثر المحادثات مجرد حالة مؤقتة. فالاختلال القائم في النظام التجاري، إلى جانب تدني أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية قد سمح بالتدفق الحر تقريبا لمنتجاتنا الأولية إلى الغرب بعائد يقترب من الصفر لقطاعنا الزراعي، مما يزيد من صعوبة تطوير ذلك القطاع ليكون محفزا رئيسيا للتنمية الريفية والمستدامة باعتبارها استراتيجية لتخفيض مستوى الفقر بشكل فعال.

يواجه العالم اليوم تحديات جمة، تضع صمود الأقوياء، والضعفاء أيضا، على المحك. في أفريقيا، فإن الأهداف النبيلة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ترمي إلى تمكين الأفارقة أنفسهم من تولي المسؤولية الكاملة عن مواجهة التحديات التنموية، لا يمكن تحقيقها بشكل مجد إلا بدعم من البلدان المتقدمة النمو. و لم يتحقق الشيء الكثير حتى الآن، نتيجة للموارد الشحيحة. ويجب الوفاء بتعهدات الموارد التي قطعتها مجموعة الثمانية خلال اجتماعيها في كندا

وفرنسا كيما يمكن تنفيذ برامج الشراكة الجديدة لانتشال أفريقيا من الركود الاقتصادي.

لقد أثلج صدرنا الإعلان في أوائل هذا العام عن خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وكنا نتوقع أن تهيئ الظروف لتحول لا رجعة فيه نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل. لذلك، يؤسفنا أن خارطة الطريق قد أحبطتها عناصر لا تريد أن ترى جذور السلام تنبت في الشرق الأوسط. وإننا ندعو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بصفة خاصة، إلى استمرار الالتزام بخارطة الطريق وبذل قصارى الجهود لكي تُكلل بالنجاح.

وأود أن أثني على الأمين العام، وكذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، على اتخاذ عدد من الخطوات الحاسمة نحو تسوية الصراعات في أفريقيا، بما فيها من خلال إطار لجنة مجلس الأمن المخصصة المفتوحة المعنية بمنع نشوب الصراعات وبالإنعاش في أفريقيا. وتعيد ملاوي التأكيد على تأييدها لموقف أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الدبلوماسية الوقائية، وتشيد في هذا الصدد بعمل الجمعية العامة بشأن مشروع القرار المعني بمنع الصراعات المسلحة في أفريقيا. ونؤيد أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق استشاري مخصص لتعبئة المساعدات للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

ولا تزال المآسي الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وغينيا - بيساو وسيراليون وليبريا تصرف الانتباه بشكل خطير عن المبادرات الهامة للتنمية الوطنية والإقليمية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالانتقال السلمي لمقاليد السلطة في بوروندي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفقا لنصوص اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠. ونثني أيضا على القيام والانطلاق الناجحين لحكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وعلى الانتخابات السلمية والناجحة التي أُجريت مؤخرا في رواندا. ولكن من الأهمية أن يُجرى تحقيق شامل في جرائم الحرب المرتكبة في مناطق الصراع بحيث يمكن للعدالة أن تأخذ مجراها. ومن شأن ذلك أن يساعد على كبح الإفلات من العقاب، الذي هو ظاهرة قائمة في أغلب حالات الصراع. وفي هذا السياق، ترحب حكومتي بالإعلان الصادر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عن المدعي العام الرئيسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتزامه التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة في منطقة إيتوري في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعتقد ملاوي أن الأمم المتحدة تستطيع أن تعزز المبادئ التي أُسست عليها بشكل مفيد وأن تتصدى بفعالية للتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي من خلال اتخاذ نهج شامل للجميع تجاه أعضائها. وبهذه الروح طالب بلدي، المرة تلو الأخرى، بمشاركة جمهورية الصين في تايوان في شؤون هذه المنظمة وفقا لمبدأ العالمية. فلدى تايوان الكثير مما تمنحه للنهوض بالصالح المشترك العالمي، وهو الصالح الذي أنشئت الأمم المتحدة لتعزيزه. ولذلك آمل أن يُنظر إلى ٢٣ مليون نسمة في تايوان بعين الرعاية حتى يمكنهم التمتع، مرة أخرى، بحق الانتساب إلى المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمة.

وسيكون العام المقبل عاما هاما لشعب ملاوي، حيث سنجري الانتخابات العامة الثالثة في التوجه الديمقراطي الذي بدأ عام ١٩٩٤. وستكون الانتخابات ثلاثية، حيث ستشمل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات الحكم المحلي. ولم يكن من الممكن أن تُجرى الانتخابات في وقت أسوأ من ذلك، نظرا لأن البلاد قد شهدت مؤخرا نقصا خطيرا في الغذاء، مما شكل ضغطا

إضافيا على الموارد القليلة المتاحة لها. ولكن، واستجابة لمقتضيات دستور بلادي، ظلت ملاوي حكومة وشعبا ملتزمة بتحقيق هذا المطلب الدستوري للحكم الرشيد القائم على الانتخابات الحرة والنزيهة. وتسعى ملاوي إلى تعاون المجتمع الدولي ودعمه ومساعدته بغية تيسير العملية الانتخابية برمتها.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بنقل امتنان فخامة الرئيس باكيلي مولوزي وشعب ملاوي وتقديرهما العميقين إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الأمين العام، وفي الحقيقة إلى أسرة الأمم المتحدة، على الدعم والتعاون المقدمين إلى الرئيس وحكومته منذ توليهما السلطة في عام ١٩٩٤. وبينما يستعد الرئيس مولوزي للتقاعد في العام القادم، وبعد أن خدم شعب ملاوي بصفته رئيسا لفترتين متتاليتين مدة كل منهما خمس سنوات، فإنه واثق باستمرار التزام الأمم المتحدة، وفي الواقع المجتمع الدولي عموما، بمساعدة القيادة الجديدة وشعب ملاوي في سعيهما إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية معقولة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد الفريد كابيل، رئيس وفد جزر مارشال.

السيد كابيل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، بالنيابة عن فخامة الرئيس كيساي هـ. نوت وشعب جمهورية جزر مارشال.

اسمحوا لي أن أتقدم بخالص التهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصبكم الرفيع هذا. وفي البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم بخالص تعازينا إلى الأسر المنكوبة التي فقدت أحباءها في الهجوم التفجيري الذي شُن مؤخرا على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد. وكان ذلك الحادث المأساوي أيضا خسارة كبيرة للمجتمع الدولي. وتستحق مثل هذه الأعمال الإرهابية المروعة أشد إدانة، وينبغي محاكمة المسؤولين عنها بسرعة.

ويسعد وفدي بشكل خاص أن يترأس دورة الجمعية العامة هذه ممثل لبلد يزاملنا في عضوية تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ونتمنى لكم، سيدي، كل التوفيق في مساعيكم طوال فترة الدورة. ويحدونا الأمل في أن تساعد رئاستكم على إبراز الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك إدراك منذ زمن طويل بأن مثل هذه الدول تعاني من أوجه حرمان خاصة من حيث البيئة والتنمية على حد سواء. وأعيد التأكيد على ذلك مؤخرا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي طالب بإجراء استعراض كامل وشامل لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسيكون العام المقبل ذا أهمية خاصة بالنسبة لجزر مارشال ولجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث نعد للاجتماع الدولي لعام ٢٠٠٤ في موريشيوس لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس. واستعدادا لهذا الاجتماع، تستكمل جزر مارشال حاليا تقييما لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني. وأود اغتنام هذه الفرصة لتشجيع المجتمع الدولي المانح والإنمائي على المشاركة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية التحضيرية للاجتماع الدولي والمشاركة النشطة فيه بحيث يمكنها تحقيق نتائج ناجحة وعملية لجميع هذه الدول.

وتواجه جزر مارشال تحديات تشاركها فيها دول جزرية صغيرة عديدة. فأرضنا مكونة من جزر وشعب مرجانية صغيرة ومبعثرة، تمتد على مساحات شاسعة من المحيط. وبيئتنا الفريدة هشة وضعيفة للغاية في مواجهة التهديدات التي يشكلها الاحترار العالمي وتلوث البيئة

وتدهورها. إن قاعدة مواردنا الطبيعية ضيقة للغاية، واقتصادنا صغير جدا ونتضرر من بعدنا عن أسواق العالم.

ونظرا لتلك العوامل، تشعر جزر مارشال في تعاملنا داخل المجتمع الدولي، بقلق كبير إزاء المسائل التالية. المسألة الأولى هي التنمية المستدامة. إذ يفرض اتباع الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة، وهي الدعامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تحديات عديدة على الدول الجزرية الصغيرة. وفي المناقشة العامة في العام الماضي، قدمنا برنامج عملنا الوطني لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل هذه الوثيقة أساس خططنا الطويلة الأجل للتنمية المستدامة التي نعمل الآن جاهدين لتحقيقها.

وفي هذا السياق، وفي متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نواصل السعي من أجل الحصول على فرص لتكوين شراكات تساعدنا على التنفيذ العملي للمشاريع المدرجة في مبادرات النوع الثاني الـ ١٤ لمنطقة المحيط الهادئ. وتتضمن المجالات ذات الأهمية الخاصة لشعبنا الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على المياه العذبة، وتوفير مصادر للطاقة السليمة والمتجددة والملائمة للبيئة والتي يمكن تحمل تكلفتها، وتطوير نظم للتخلص من النفايات تقلل إلى أدنى حد التأثيرات الخطرة على المجتمع والبيئة.

وفي هذا الصدد أيضا، نرحب ببرنامج العمل الجديد للجنة التنمية المستدامة. ويسرنا على نحو خاص أيضا أن مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية ستعتبر مسألة شاملة فيما يتعلق بمواضيع كل دورة من دورات العمل لكل عامين، وأن موضوع دورة العمل لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيركز على قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

والمصدر الثاني الرئيسي لقلقنا هو البيئة، وبخاصة التهديدات التي يشكلها تغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى البحر. وهذه التهديدات تشعر بها على نحو أكثر حدة الجزر المنخفضة والبلدان المرجانية مثل جزر مارشال والعديد من جيراننا في منطقة المحيط الهادئ.

ويسرني أن أعلن أن جزر مارشال قد انتهت أخيرا من عملية التصديق على بروتوكول كيوتو. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالدول التي صدقت على البروتوكول، وأحث الدول المتبقية على أن تفعل ذلك من دون تأخير. وهذا الأمر قطعا أكثر الأمور التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم إلحاحا. وإذا فشلنا في اتخاذ إجراء الآن، سيشهد المستقبل الاختفاء التام للعديد من الدول الجزرية الصغيرة.

وفيما يتعلق بأمور البيئة، تشعر جزر مارشال بقلق خاص إزاء حالة محيطات العالم ومصائده. وبوصفنا أمة تعتمد في معيشتها على مصادر البحار، تؤكد حكومة جزر مارشال مجددا دعمها الثابت للنظام المؤسس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويسرني أيضا أن أصرح بأن جزر مارشال الآن عضو في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية.

وتشعر جزر مارشال بقلق بالغ إزاء أعمال الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والصيد داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة. فهذا الصيد يعرض للخطر الشديد معيشة شعبنا الذي يعتمد عل هذه الموارد بوصفها وسيلة بقائه الأساسية. ويجب أن يركز التعاون الإقليمي والدولي على التصدي لهذه المسألة.

وفي منطقتنا، يسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز أخيرا بشأن اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ. ويسرنا أيضا على نحو خاص وضع السياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات، ونتطلع إلى مشاركة واسعة في المحفل الإقليمي لجزر المحيط الهادئ المقرر عقده قريبا.

وهناك مسألة مستمرة تسبب قلقا بالغا لجزر مارشال، هي تجارب الأسلحة النووية. إذ لا يزال شعب جزر مارشال وبيئتها يعانيان نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في إقليمنا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨.

وبينما نواصل السعي إلى حل هذه القضية تتواصل معاناة شعبنا من الآثار الصحية المستمرة، إذ لا تزال سلسلة الغذاء تحتوي على مستويات إشعاع عالية بدرجة خطيرة، وقدرتنا الإنمائية يحدها عدم استطاعتنا استخدام الجزر والجزر المرجانية الملوثة.

لقد تناولت بإيجاز عددا قليلا من القضايا التي تسبب قلقا بالغا لجزر مارشال. وبالطبع، هناك قضايا أخرى مهمة تتعين معالجتها أثناء الدورة المقبلة.

ومن أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي الحاجة إلى رد شامل وموحد لمكافحة أعمال الإرهاب الدولي. ويسرني أن أستطيع القول إن جزر مارشال قد صدقت على جميع الاتفاقيات الأساسية البالغ عددها ١٢ اتفاقية لمكافحة الإرهاب. ونحن نعمل على نحو متواصل لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وقد اتخذنا عدة خطوات على المستوى الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونكرر مجددا تضامننا مع جميع الدول الأعضاء التي تعمل للقضاء على الإرهاب في جميع أشكاله.

وهناك قضية أخرى تواجه هذه الهيئة، ألا وهي الاستبعاد المتواصل لجمهورية الصين (تايوان) من الأمم المتحدة. وتكرر حكومة جزر مارشال الإعراب عن قلقها من أن استبعاد أمة من المواطنين المسالمين والممتثلين للقانون لا يتسق مع المثل الأعلى الشامل للأمم المتحدة. ولذلك أحث بشدة كل دولة من الدول الأعضاء على إعادة النظر في هذه المسألة.

وترحب جزر مارشال بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية خلال العام الماضي. فقد حدثت تطورات إيجابية عديدة ليس أقلها انتخاب مجموعة بارزة من القضاة ورئيس الادعاء العام. ونحن نتطلع إلى أن تعمل المحكمة بكامل طاقتها، ونثق بأن المحكمة ستثبت أنها آلية قيمة في إقامة العدالة على الصعيد الدولي.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، تود جزر مارشال أن تكرر مجددا تأييدها لتوسيع مجلس الأمن. ونحن نعتقد أنه تنبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، وأن هذا التوسيع ينبغي أن يتضمن أعضاء من كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهناك حاجة ملحة إلى هذا التوسيع بغية زيادة القاعدة التمثيلية للمجلس وبغية تعزيز شرعيته في ضوء الوقائع الجغرافية والسياسية للعالم اليوم. ونود أيضا أن نؤكد على الحاجة إلى زيادة ترشيد عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية الست من أجل تعزيز كفاءة المنظمة وفعاليتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.